فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية

وديان محمد البلوي

صالح عبدالرحمن السعد

قسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد والإدارة ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع وجهة نظر المشاركين فيها تجاه فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية.

ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام منهج الاستقراء النظري؛ حيث تم استقراء البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع البحث في الجزء النظري، ثم تحليل الأفكار والجوانب العلمية والعملية التي اشتملت عليها تلك الدراسات، وتوظيفها لخدمة البحث في جانبه النظري والميداني، وفي الجزء الميداني تم الاعتماد على كلا المنهجين الاستقرائي والوصفي التحليلي، حيث تم التعرف على فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي من خلال قائمة استبيان تم تصميمها لهذا الغرض.

وقد توصلت الدراسة إلى فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين في الدراسة (٤,٢٤)، مع ملاحظة أن المشاركين في الدراسة يفضلون استخدام الإعفاءات الضريبية محددة المدة عن غيرها من الحوافز الضريبية الأخرى.

وتوصي الدراسة باستخدام الحوافز الضريبية . كأداة من أدوات السياسة البيئية . بالإضافة إلى مبدأ السياسة الوقائية المتبع في المملكة العربية السعودية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإجراء المزيد من الدراسات في مجال استخدام الحوافز الضريبية والزكوية لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي.

المبحث الأول: الاطار العام للبحث

أولاً: المقدمة

خلق الله سبحانه وتعالى البيئة بمعطيات ومكونات ذات مقادير منضبطة، وبصفات وخصائص دقيقة

الإحكام؛ بحيث تكفل لها هذه المقادير، وتلك الخصائص تناسقاً في الأدوار والعلاقات تتوافر معها سبل الحياة الملائمة للبشر، وباقي الكائنات الحية الأخرى التي تشاركهم الحياة على الأرض

(دقاق والخطيب، ١٩٩٩م، ص: ٤). قال تعالى: {وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ} (الرعد، الآية ٨، ص: ٢٥٠)، وقال تعالى: {وَأَنْبِئْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ} (الحجر، الآية ١٩، ص: ٢٦٣)، لكن الإنسان غالباً ما يسعى لتحقيق أقصى درجة من الإشباع، وأكبر منفعة ممكنة من نشاطه الاستهلاكي والإنتاجي دون مراعاة لهذا التوازن الإلهي (السعد، ٢٠٠٦م، ص: ١٦٣).

ويعرف التلوث البيئي بأنه التغيرات غير المرغوب فيها التي تحيط بالإنسان كلياً أو جزئياً نتيجة حدوث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة تغير من المكونات الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للبيئة، مما قد يؤثر على الإنسان، ونوعية الحياة التي يعيشها (رزيق، ٢٠٠٧م، ص: ٩٦).

والمشكلة هنا قصور الوعي البيئي للفرد في تعامله مع أنظمة البيئة من منطلق أنها ملكيته الخاصة فيتدخل فيها بطرق غير مدروسة وبجهل وأناية . أحياناً . مما يؤدي إلى تلوث الأوساط البيئية، واختلال توازنها، وقد أدى هذا إلى تفاقم مشكلة التلوث البيئي بحيث أصبحت تهدد جميع الكائنات البشرية والنباتية والحيوانية على حد سواء بالإضافة لعدم توفر مستوى رفيع من المسؤولية الاجتماعية لدى المجتمع بأهمية البيئة وضرورة حمايتها والمحافظة عليها وعلى الموارد الاقتصادية المتاحة، الأمر الذي استدعى ضرورة التدخل الحكومي عن طريق استخدام أدوات السياسات

البيئية؛ ومنها السياسة الضريبية في شكل فرض ضريبة على التلوث، أو منح حوافز ضريبية معينة، أو تقديم إعانات حكومية، أو إصدار شهادات (تراخيص) للتلوث... الخ أو من خلال وضع القوانين واللوائح التنظيمية لمكافحة مختلف أنواع التلوث، وتستخدم الدولة سلطتها لوضع تلك القوانين واللوائح موضع التنفيذ؛ ومثالها: معايير المنتج أو المواد الخام، معايير التلوث، الإجراءات التنظيمية الخاصة بمناطق معينة،... الخ (العبد المنعم وطعمه، ٢٠٠٢م، ص: ٥٨)

وفي المملكة العربية السعودية يتجلى الاهتمام والتركيز على حفظ معطيات الله سبحانه وتعالى من خلال الاهتمام بالبيئة وحمايتها وصيانتها والمحافظة عليها، ويظهر ذلك جلياً من خلال الجهات المتعددة المسؤولة عن البيئة ومقتضياتها، من المجلس الوزاري للبيئة، إلى الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها، إلى مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، إلى الخطط التنموية المختلفة التي تعد الإطار العام للبيئة وصيانتها؛ حيث يُشكل صدور النظام العام للبيئة، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٤) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ (٢٠٠١م) نقطة تحول مهمة في مسيرة العمل البيئي بالمملكة. وقد أناط النظام بالرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة مسؤولية متابعة بنوده، وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة. وسعيًا لتفعيل هذا النظام، قامت الرئاسة بصياغة لائحته التنفيذية في

وبالعكس في حالة عدم حصولهم عليها حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض أرباحهم (العبد المنعم وطعمه، ٢٠٠٢م، ص: ٥٩).

ثانياً: طبيعة مشكلة البحث

لم يتفق الكتاب والباحثون على تعريف محدد للبيئة، بل تعددت تعاريفها، وتباينت مفاهيمها حسب تخصص الباحث في كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية المختلفة؛ حيث يعرفها كل منهم في ضوء رؤيته، وتخصصه، وعلى ذلك فالبيئة بمفهومها العام هي الوسط أو المجال المكاني أو الإطار الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه، ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء، وكساء، ومأوى (قادر، ٢٠٠٩م، ص: ١٧).

وإذا كانت البيئة كل ما يحيط بالإنسان، فإن تلوثها هو أخطر ما يهدد حياته؛ ولذا تعتبر مشكلة التلوث إحدى أهم المشاكل البيئية الملحة التي بدأت تأخذ أبعاداً بيئية واقتصادية واجتماعية عديدة؛ حيث تتواجد المنشآت التجارية والصناعية داخل المحيط أو المجتمع وتعمل بداخله وتؤثر فيه وتتأثر به؛ لذا يجب عليها أن تتكيف مع محيطها حتى يمكنها البقاء والنمو (منصور، ١٩٩٦م، ص: ٢)؛ ومع هذا تلجأ بعض المنشآت الصناعية في سبيل أداء دورها الاقتصادي التقليدي المتمثل في إنتاج المنتجات بأقل التكاليف بهدف تعظيم الربح إلى إلقاء المخلفات الصناعية (Industrial Waste) الغازية والسائلة والصلبة في الهواء والمياه والأرض بل

عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م)، كما أعدت دراسة للتعرف على مدى ملائمة السياسات البيئية لمتطلبات العمل البيئي في المملكة، ومدى قدرة الرئاسة على القيام بالمهام التي حددها النظام العام للبيئة. ونصت على أن تقوم سياسة مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية على أسلوب الرقابة المباشرة من خلال سن القوانين، وإصدار التشريعات واللوائح الملزمة، وفرض العقوبات والغرامات المالية لمن يخالفها.

أما فيما يخص استخدام السياسات الاقتصادية؛ وبالأذات فرض الضرائب أو منح الحوافز الضريبية فعلى الرغم من إقرار الحوافز كأسلوب من أساليب تشجيع إسهام القطاع الخاص في نشاطات حماية البيئة، ومنع التلوث عنها بتشجيع الاستثمارات بنشاطات وصناعات ذات توجه بيئي مثل محطات معالجة النفايات، وتوفير الحوافز لإقامة صناعات تعمل على استخدام التقنيات غير الملوثة للبيئة، إلا أنه وحتى الآن لم توضع قوانين وأنظمة تكفل تطبيق ذلك (وزارة التخطيط، خطة التنمية السابعة والثامنة)، ومن هذا المنطلق يتناول البحث مدى فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية، وقد تم اختيار هذه الأداة دون غيرها من أدوات السياسة البيئية، وذلك لأن الحوافز ذات تأثير مادي ملموس؛ حيث تعمل على زيادة أرباح مسببي التلوث في حالة التمتع بها،

وتعتبر ذلك طريقاً من طرق تخفيض التكلفة؛ حيث تعتمد إلى تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق عدم تحمل تكاليف التخلص من تلك المخلفات (عطية وآخرون، ٢٠٠٣م).

وإذا كان الدافع أو الهدف الأول للمنشآت الصناعية هو تعظيم الربح، فإنه قد لا يكون لديها أي حافز للمحافظة على موارد البيئة التي تعد سلعة حرة من وجهة نظرها، وذلك استناداً إلى أن تلك الموارد تعتبر ملكية عامة، وتفيض عن إشباع الحاجات الطبيعية لمن يستخدمها، ومن ثم فلا توجد حقوق ملكية خاصة لها بالمعنى القانوني فيما يتعلق باستخدامها للهواء والمياه والأرض. ويترتب على ذلك تحمل المشروعات الصناعية تكاليف أقل من التكاليف الحقيقية للإنتاج. وتنعكس التكاليف المنخفضة للإنتاج في أسعار منخفضة للمنتجات، وهذا يجعل المنشآت الصناعية تنتج وتبيع أكثر وتستمر في إطلاق وإلقاء مخلفاتها في البيئة؛ مما يترتب عليه حدوث أضرار تلحق بالبيئة والمجتمع. وقد ترتب على ذلك أن تحملت المجتمعات والحكومات نفقات طائلة نتيجة للأضرار التي تلحق بالإنسان والحيوان والنبات من جراء تلوث البيئة؛ وبالتالي فلو كان للبعض الحق في استخدام البيئة للتخلص من المخلفات الضارة باعتبارها الوسيلة المجانية بدلاً من تحمل نفقات التخلص منها بالطرق المختلفة فإن لآخرين الحق في أن يعيشوا في بيئة نظيفة (السعد، ٢٠٠٦م، ص: ١٦٧).

وبناءً على ما سبق تكمن مشكلة البحث بالنسبة للمملكة العربية السعودية في أن المنشآت الصناعية لا تقوم بأي أنشطة للمحافظة على البيئة، مما يؤدي إلى حدوث التلوث البيئي؛ حيث تشير إحدى الدراسات الميدانية التي هدفت إلى اختبار دور المنشآت الصناعية في المحافظة على البيئة من التلوث الصناعي بالتطبيق على عينة من الشركات السعودية إلى أن حوالي (٦٠٪) من الشركات التي لا تمارس نشاط المحافظة على البيئة ترى أن نشاطها أو طبيعة عملها لا يسبب التلوث في البيئة، وأن مسألة المحافظة على البيئة لا تدخل ضمن إطار مسؤوليتها بل تقع على عاتق الجهات الرسمية (التركستاني، ١٩٩٧م، ص. ص: ٩٩-٦٩) وتشير دراسة أخرى هدفت إلى استطلاع وجهة نظر المشاركين فيها تجاه فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي إلى عدم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية (السعد، ٢٠٠٦م، ص. ص: ١٦١-٢٢٧). ولذلك فالمشكلة موضع البحث تدور حول مدى فعالية وكفاءة استخدام وتطبيق المملكة العربية السعودية لأدوات السياسة البيئية؛ ومنها الحوافز الضريبية لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي، حيث عمدت الدولة إلى إصدار النظام العام للبيئة بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤

وتاريخ ١٤٢٢/٨/٢٧ هـ لكنها لم تستخدم أدوات السياسة البيئية الاقتصادية للحد من التلوث.

ثالثاً: أهداف البحث

يكمّن الهدف الرئيس لهذا البحث في التعرف على مدى فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية وتفصيلاً إلى :

١. دور الحوافز الضريبية في تخفيض التلوث.
٢. دور الإعفاءات الضريبية في مكافحة التلوث البيئي.

رابعاً: أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من الآتي:

أ. كان الاعتقاد السائد حتى بداية السبعينيات من القرن الماضي أن النمو الاقتصادي يقوم على حساب حماية البيئة، وأنه لا يمكن الجمع بين هذين التوجهين، وأن أي تحسين في نوعية البيئة يعني إعاقة النمو الاقتصادي، كما أن أي نمو اقتصادي يعني القضاء على البيئة وتدميرها. غير أن تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢م استطاع أن يغير هذا الاعتقاد إلى مفهوم وتصور جديد؛ وهو ما يعرف بمبدأ: "التنمية المستدامة" القائل: بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناها الواسع (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، التنمية

المستدامة). وقد حظي موضوع البيئة وحمايتها من التلوث باهتمام عالمي، وعقد لذلك العديد من المؤتمرات والندوات والاتفاقيات ومن أهمها: مؤتمر استكهولم عام ١٩٧٢م الذي أكد على ضرورة الربط بين البيئة والتنمية، كما أوصى مؤتمر ريودي جانيرو عام ١٩٩٢م الذي عقد تحت مسمى "قمة الأرض" بضرورة الاهتمام بالأراضي كمورد طبيعي يحقق التنمية في إطار الأهداف الخاصة بالبيئة والمحافظة عليها، وكذلك مؤتمر المناخ في كيوتو باليابان الذي عُقد عام ١٩٩٧م؛ وركز على ضرورة تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من أجل المحافظة على البيئة والمناخ (مطاوع، ١٤٣٠هـ، ص . ص: ٢٠١).

ب. أولت الحكومات اهتماماً كبيراً بالبيئة، وعملت على منع التلوث أو التخفيف منه، وذلك عن طريق سن القوانين واللوائح التي تكفل معاقبة مسببي التلوث باستخدام أدوات السياسة البيئية إما بفرض ضريبة على التلوث وفقاً لمبدأ من يلوث يدفع، أو بمنح حوافز ضريبية للتشجيع على حماية البيئة؛ حيث أشارت بعض الدراسات إلى أهمية التدخل الحكومي في منع التلوث أو العمل على التخفيف منه، وكذلك فعالية التشريعات الضريبية؛ حيث إن للتشريع الضريبي دوراً لا ينكر في حماية البيئة، وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة الضريبية

١٩٧٨م (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، التنمية المستدامة).

د. ما تضمنه النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية الصادر بالأمر الملكي رقم أ / ٩٠ في ٢٧ / ٨ / ١٤١٢ هـ (المادة رقم: ٣٢) من التأكيد على أهمية المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع التلوث عنها، إضافة إلى صدور النظام العام للبيئة بالمرسوم الملكي رقم م / ٣٤ في ٢٧ / ٨ / ١٤٢٢ هـ الذي أكد على أهمية المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها (مجلس الشورى، نظم ولوائح).

هـ. ما تعكسه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة العربية السعودية من الاهتمام بالبيئة، والمحافظة عليها والحد من تلوثها؛ حيث شهد النشاط البيئي خلال خطة التنمية الثامنة (١٤٢٥ هـ - ١٤٣٠ هـ) العديد من التطورات في مختلف الأصعدة فيما يخص البيئة وحمايتها، وكذلك نص الهدف العام العاشر في خطة التنمية التاسعة (١٤٣٠ هـ . ١٤٣٥ هـ) على تنمية الموارد الطبيعية - وبخاصة الموارد المائية والمحافظة عليها، وترشيد استخدامها، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة". كما نصت الآلية التنفيذية الخامسة للخطة على "تهيئة البيئة المواتية لتحقيق التنمية المستدامة"، ويندرج تحت

التي تحظى بتأييد واسع من قبل المهتمين بشؤون البيئة من الهيئات والباحثين، بل ويفضلها بعضهم على ما عداها من السياسات البديلة للتدخل الحكومي، بل ويرى البعض أن المدخل الضريبي يتميز عن غيره من المداخل بأنه أقل تكلفة وأكثر كفاءة في التأثير على السلوك الاقتصادي للمنشآت الملوثة للبيئة وأخذها لتكاليف التلوث في الاعتبار (حسين، ١٩٩٢م، ص: ٢٤؛ دويدار، ٢٠٠٢م، ص: ٣١١؛ السعد، ٢٠٠٦م، ص: ١٧٢).

ج. على المستوى الإقليمي صادقت المملكة العربية السعودية على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي منها اتفاقية الكويت الإقليمية للتعاون في حماية البيئة البحرية من التلوث عام ١٩٧٨م، والبروتوكول الخاص بالتعاون الإقليمي لمكافحة التلوث بالنفط والمواد الضارة الأخرى في الحالات الطارئة، والاتفاقية الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن عام ١٩٨٢م، والبروتوكول الخاص بحماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر عام ١٩٩٠م، وبروتوكول حماية البيئة البحرية من التلوث من مصادر في البر - في منطقة المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية عام

(٥٥٢) مليار ريال، واستقطب القطاع الصناعي نحو (٢١٤,٥) مليار ريال منها أي بنسبة (٣٨,٩٪) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية (الهيئة العامة للاستثمار، الاستثمار الأجنبي)، ويسهم الاستثمار الأجنبي بحوالي (٥٤٪) من إجمالي عائد مصلحة الزكاة والدخل من العائدات الضريبية والزكوية (مصلحة الزكاة والدخل، الرؤية والرسالة).

ز. كما تتبع أهمية البحث من اعتبار أن الضريبة لم تعد ذات هدف مالي وحيد بل تعاظم دورها كأداة من أدوات السياسة المالية، وأصبحت تهدف إلى تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية متعددة.

خامساً: منهج البحث

قام البحث في جانبه النظري على منهج الاستقراء النظري؛ حيث تم استقراء البحوث والدراسات المتعلقة بموضوع البحث، ثم تحليل الأفكار والجوانب العلمية والعملية التي اشتملت عليها تلك الدراسات، وتوظيفها لخدمة البحث في جانبه النظري والميداني. وفي الجزء الميداني تم الاعتماد على كلا المنهجين الاستقرائي والوصفي التحليلي؛ حيث تم التعرف على مدى فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي من خلال قائمة استبيان تم تصميمها لهذا الغرض، ثم تجميع وتنظيم البيانات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج الدراسة.

هذه الآلية مجموعة من موجهات السياسة العامة التي تتعلق بتحسين استغلال الموارد الاقتصادية وتعزيز الاستفادة منها، وحماية البيئة والحياة الفطرية وإنمائها، والاستمرار في بناء التجهيزات الأساسية بما يواكب الطلب عليها، وتطوير أدائها والاهتمام بصيانتها (وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطة التنمية التاسعة)، كما أشارت السياسات إلى تعزيز جهود التنمية المستدامة من خلال التزام جميع الأنشطة الاستثمارية بمراعاة البعد البيئي وفقاً للأسس المحددة بالنظام العام لحماية البيئة، مع التركيز على:

- وضع ضوابط ملزمة للاستثمارات الخاصة فيما يتعلق بالجوانب البيئية للاستثمار، مع تحديد وسائل تقليص الانعكاسات السلبية المحتملة على البيئة، وتشديد العقوبات على المخالفين.
 - توفير قاعدة معلومات بيئية بالمملكة، وإتاحة جميع المعلومات والبيانات المتعلقة بالبيئة للمستثمرين (المحتملين)، وذلك للإسهام في ترشيد قراراتهم الاستثمارية.
 - توفير حوافز إضافية للاستثمارات الخاصة (الوطنية والأجنبية) التي تحقق إنجازات ملموسة في تطبيق تقنيات الإنتاج المتطورة الأنظف والأكثر حماية للبيئة.
- و. بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السعودية حتى نهاية عام ٢٠٠٩م أكثر من

سادساً: نطاق ومحددات البحث

اقتصر نطاق البحث في جانبه النظري على فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي دون غيرها من أدوات السياسة البيئية الأخرى، واقتصر في الجانب الميداني على ثلاث جهات فقط وهي: مصلحة الزكاة والدخل، والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وبعض المنشآت الصناعية بالمنطقة الصناعية الواقعة بمحافظة جدة، كما اقتصر من الناحية الجغرافية على محافظة جدة.

سابعاً: مجتمع البحث وعينته

يتكون مجتمع الدراسة من ثلاث فئات وهي: مصلحة الزكاة والدخل، والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وبعض المنشآت الصناعية بالمنطقة الصناعية الواقعة في محافظة جدة؛ حيث تم استطلاع وجهات نظرهم تجاه فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي.

ثامناً: الدراسات السابقة

١. دراسة حسين (١٩٩٢م، ص. ص: ٢٩.٣)

قام الباحث بدراسة الوسائل التي يمكن للتشريعات الضريبية أن تأخذ بها بهدف المساهمة في حماية البيئة، وتأتي أهمية هذه الوسائل في كونها تؤثر تأثيراً مباشراً أو مادياً على الشخص الذي يؤثر بفعله على البيئة تأثيراً سلبياً، إذ أن الحوافز الضريبية قد تعمل على زيادة إيراداته، ومن ثم أرباحه، في هذا النشاط، كما قد تؤدي القيود . أو الضريبة العقابية . إلى تخفيض أرباحه، وهي كلها

أسباب جديرة بأن تلزم هذا الشخص بالأداء الذي يريده المشرع.

وتوضح الدراسة أنه تزداد أهمية هذه الحوافز أو القيود، بازدياد ربح الشخص من مزاولته النشاط، وخاصة في مجال الشركات البترولية، التي تحقق قدراً كبيراً من الأرباح بالمقارنة بغيرها من الأنشطة بجانب تأثيرها الخطير على البيئة، لذلك كانت الحاجة إلى التركيز بصفة خاصة على الشركات البترولية؛ وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: أن للتشريع الضريبي دوراً لا ينكر في حماية البيئة إذا أحسن استخدام أدواته التي تحفز المشروعات أو الممولين الذين يؤدي نشاطهم إلى الأضرار بالبيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ ولكي يؤدي التشريع الضريبي دوره في هذا المجال يجب أن يكون واضحاً، ومحددأً، وحكيماً. وقد أوصت الدراسة بإصدار قانون موحد يتضمن كافة القواعد القانونية التي تكفل حماية البيئة، ومن بينها النصوص الضريبية الخاصة التي تتضمن الإعفاء الضريبي وغيره من الحوافز الضريبية.

٢. دراسة آل عبد المنعم و طعمه (٢٠٠٢م، ص

ص: ٨٦.٥٧)

تناولت الدراسة الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي بهدف إبراز مدى كفاءة استخدامها في مجال مكافحة التلوث البيئي، بالإضافة إلى توضيح أثرها في تخفيض مستوى التلوث، من خلال تأثيرها في تعديل السلوك الاقتصادي

هام في مجال مكافحة التلوث إذا ما أحسن اختيار أدواتها، وعدم فعالية سياسة الإعفاءات الضريبية المصرية في تحقيق الأهداف المبتغاة منها، وأن الإهلاك المعجل من أفضل المحفزات التي ينبغي على المشروع الضريبي الأخذ بها في مجال مكافحة التلوث. وقد أوصت الدراسة بضرورة العدول عن سياسة الحوافز الضريبية دون مراعاة لطبيعة النشاط، سواء كان مصدر تسرب أو انبعاث ملوثات من عدمه، بل يجب ترشيد سياسة الحوافز من خلال ربطها بما يحقق ما هو مرغوب اجتماعياً من الجودة البيئية.

٤. دراسة طعمه (٢٠٠٣م، ص. ٦: ٣٠)

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى فعالية استخدام الإعفاءات الضريبية في مجال مكافحة تلوث البيئة، وأثرها في تخفيض مستوى التلوث من خلال تأثيرها في تعديل السلوك الاقتصادي لمصادر التلوث، وتناولت الدراسة دور الإعفاءات الضريبية في مجال مكافحة تلوث البيئة من خلال توضيح مفهومها، وأهم أنواعها وصورها التي تتضمنها التشريعات الضريبية وعرض الدراسة التطبيقية التي تم إجراؤها، بهدف التعرف على إمكانية استخدام الإعفاءات الضريبية في مجال مكافحة تلوث البيئة في مصر، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: إمكانية زيادة فعالية استخدام الإعفاءات الضريبية في مجال مكافحة التلوث، إذا ما اقتصر منح الإعفاءات على المنتجات والأنشطة

للمنشآت الملوثة للبيئة وأخذها لتكاليف التلوث في الاعتبار، مما قد يجعلها تخفض مستوى التلوث الناشئ عنها، بغية التمتع بمزايا الحوافز الضريبية الممنوحة في هذا المجال، وذلك عن طريق استخدام مدخلات كعناصر إنتاج لا يؤدي استخدامها إلى تلوث للبيئة، أو استخدام معدات وآلات وأجهزة لمكافحة التلوث، أو مزاولة النشاط في أماكن تنخفض فيها أضرار التلوث إلى أدنى حد ممكن لها، وعرضت الدراسة تصوراً لإمكانية استخدام نظام الحوافز الضريبية في مجال مكافحة تلوث البيئة في المملكة العربية السعودية.

٣. دراسة دويدار (٢٠٠٢م، ص. ٣٤: ٣١٢)

قام الباحث بدراسة كيفية استخدام المدخل الضريبي في تعديل السلوك الاقتصادي لمصادر التلوث الصناعي في مصر من خلال إعادة هيكلة الحوافز الضريبية بشكل يراعى فيه مدى التزام المنشأة بالسلوك البيئي المناسب، بهدف إبراز دور السياسة الضريبية في مجال مكافحة التلوث، مع دراسة مدى ملائمة تطبيق ضريبة على التلوث في مصر، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها: عدم فعالية فرض ضريبة على التلوث في مصر لمواجهة الأنشطة الصناعية الضارة بالبيئة؛ لوجود العديد من الصعوبات والعوائق من أهمها صعوبة نقل أو استيعاب العبء الضريبي الناتج عنها. وإمكانية قيام الحوافز الضريبية بدور

التي تعمل في هذا المجال بصورة مباشرة. على أن يكون الإعفاء محدد المدة بهدف حث للمشروعات والأنشطة المستفيدة من الإعفاء إلى تطوير سياستها باستمرار، وعلى أن تقوم الجهات المختصة بمنح الإعفاء بالمتابعة الدورية للتحقق من توافر الشروط التي تم منح الإعفاء بموجبها؛ لأن ذلك يزيد من فعالية سياسة الإعفاء الضريبي.

٥. دراسة السعد (٢٠٠٦م، ص . ص: ٢٢٧.١٦١)

استهدفت هذه الدراسة استطلاع وجهة نظر المشاركين فيها تجاه فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي؛ ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم قائمة استبيان تضمنت عدداً من المحاور، وقد توصلت الدراسة إلى عدم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية، كما أكدت النتائج على فعالية استخدام المدخل الضريبي لهذا الغرض؛ سواء من خلال فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة على المنشآت أو المعدات والأجهزة والمواد التي تسبب التلوث؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين في الدراسة (٣,٩٧)، أو من خلال منح بعض الحوافز الضريبية بهدف حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي، مع ملاحظة أن المشاركين في الدراسة يفضلون استخدام الحوافز الضريبية بدلاً

من فرض ضرائب على التلوث؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين في الدراسة (٤,٣٤). وبالاطلاع على ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج، وما خرجت به من توصيات؛ يتضح الآتي:

أ. اتفاق نتائج الدراسات السابقة على فعالية استخدام الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي والتي تقوم بدور هام في مجال حماية البيئة إذ أحسن اختيار صورها.

ب. ندرة الأبحاث العلمية والدراسات المتخصصة في المملكة العربية السعودية التي قامت بدراسة فعالية استخدام السياسات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة؛ فيما عدا دراسة السعد عام (٢٠٠٦م)؛ التي ركزت على فعالية استخدام الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية؛ في حين ركزت هذه الدراسة الحوافز على الضريبية وأنواعها وبيان دورها في مكافحة التلوث البيئي.

تاسعاً: تقسيم البحث

في ضوء طبيعة مشكلة البحث وأهدافه وأهميته تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث رئيسية: _خصص المبحث الأول للإطار العام للبحث؛ ويشمل مقدمة البحث ومشكلته وأهدافه وأهميته والمنهاج المتبع، ونطاقه وحدوده ومجتمع البحث وعينته. وخصص المبحث الثاني للإطار النظري للبحث. وخصص المبحث الثالث للدراسة الميدانية؛ متضمناً نبذة

إن مفهوم إخفاقات أو فشل السوق يعني عدم قدرة الأسواق على تخصيص الموارد بكفاءة؛ لذلك يحدث فشل الأسواق عندما يفشل السوق في توزيع الموارد المحدودة من أجل إدراك أكبر قدر من الرفاهية الاجتماعية (Hanley et al, 2007, p:42) حيث يوجد نمطان من أنماط فشل السوق يعدان الأكثر حدوثاً في حالة تلوث البيئة وهما السلع العامة باعتبار البيئة سلعة عامة، أي عدم وجود مالك محدد لموجودات الطبيعة؛ ولذلك فإن آليات السوق تفشل في توفير هذه السلعة بكفاءة، والآثار الخارجية؛ حيث تظهر التكاليف الخارجية التي يتحملها المجتمع دون أن يُشار إليها في حسابات المنشأة، أو الحسابات الاقتصادية للدولة (فريد، ٢٠٠٩م، ص: ٤٧١).

ويتزايد إدراك الدول لحقيقة أنها لا تستطيع تجاهل وجود صور من فشل الأسواق والسياسات لديها، نظراً لأن هذه الصور تثير لدى بعض هذه الدول شكاً في إمكانية استمرار النمو والتنمية على المدى الطويل، فالتحدي الذي تواجهه ذو جانبين: أن تقلل إلى الحد الأدنى من الآثار العكسية الممكنة للسياسات الاقتصادية الكلية على البيئة، وأن ترسم السياسات البيئية بحيث لا تعوق الأداء الاقتصادي الكلي للبلد؛ حيث إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول يجب أن لا تدمر البيئة، وأن تتم عملية التنمية ضمن الأطر التي يضعها علم البيئة بمعناه الواسع؛ وبالتالي تغير الاعتقاد السائد

مختصرة عن الجهات المشاركة في الدراسة، وتصميم أدواتها، ومجتمعها وعينتها، وأساليب التحليل الإحصائي، وأخيراً عرض ومناقشة نتائجها، وخلاصة البحث. بينما خصص البحث الرابع لخلاصة البحث ونتائجه وتوصياته.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: المقدمة

تعد مشكلة تلوث البيئة مشكلة اقتصادية؛ لأن التلوث في جوهره نتيجة مباشرة للنشاط الاقتصادي، ويترتب على طرق معالجته آثار مهمة على الأنشطة الاقتصادية؛ لذلك فإن الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها سياسات حماية البيئة تعمل على معالجة هذا التلوث من خلال استخدام السياسات الاقتصادية؛ وقد أدى تطور العلاقة بين البيئة والاقتصاد إلى ظهور مصطلح الاقتصاد البيئي الذي يُعنى بشكل رئيس بإخفاقات السوق، وكيفية تأثير هذه الإخفاقات على توزيع الموارد الطبيعية أو سوء توزيعها؛ حيث يهتم الاقتصاد البيئي بتحديد الآثار الاقتصادية المترتبة على التدهور البيئي، ومعرفة أسبابه، ومصادره، واستخدام الأدوات الاقتصادية التي من شأنها منع حدوث هذا التدهور (النشوان وخليفة، ٢٠١٠م، ص: ٢)، وكذلك يركز على تصنيف وتقييم تغيرات نوعية البيئة، واستخدام السياسات البيئية لتوزيع تلك الموارد بشكل كفء. (رومانو، ٢٠٠٣م، ص: ٧٧).

الأضرار التي يحدثها التلوث (النشوان وخليفة، ٢٠١٠م، ص: ٨٧).

ولكي تجد السياسة البيئية طريقها إلى التطبيق العملي لا بد من أن تستند إلى أدوات مساعدة لتطبيقها سواء كانت أدوات غير مالية (الأوامر والتعليمات البيئية - التشريعات ...) أو أدوات تعتمد على الواردات والنفقات العامة، وتشمل حماية البيئة من التلوث بتمويل مباشر من الرسوم والاشتراكات والضرائب والتصاريف البيئية (خوري وناعسه، ٢٠٠٧م، ص: ٧٠).

ثانياً: المداخل الاقتصادية للحد من التلوث البيئي

ظهرت عدة مداخل اقتصادية لحماية البيئة، ومكافحة التلوث البيئي وهي: مدخل المواصفات والمقاييس (Adler, 2001, p: 667؛ إسماعيل، ٢٠٠٢م، ص: ٥٨)، ومدخل التضحية الاختيارية (السعد، ٢٠٠٦م، ص: ١٨١)، ومدخل تراخيص التلوث (خوري وناعسه، ٢٠٠٧م، ص: ٧٤؛ دقاق والخطيب، ٢٠٠٧م، ص: ٣٠)، والمدخل الضريبي، (حسنين، ٢٠٠٦م، ص: ٢٧٨)؛ ويتمثل المدخل الضريبي في شكل فرض ضريبة على التلوث، أو منح حوافز ضريبية في مجال الحد من التلوث البيئي. ويترتب على استخدام المدخل الضريبي في الحد من التلوث وحماية البيئة عدة نتائج أهمها أن الضريبة تتميز عن غيرها من السياسات بأنها أكثر كفاءة وأقل تكلفة في مجال مكافحة التلوث، لأنها تؤدي إلى تشجيع الصناعات

في بداية السبعينات بأن النمو الاقتصادي يقوم على حساب البيئة إلى مفهوم جديد يعرف بالتنمية المستدامة وهي: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (الغامدي، ٢٠٠٩م، ص: ١٨٩).

وهنا يتضح أن السياسات البيئية تشكل الجزء الأكبر من التنمية المستدامة التي تساعد على توزيع الموارد بشكل يضمن عدم الإضرار بالبيئة وحمايتها؛ بهدف تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت وتؤدي إلى تدهور موارد البيئة، أو تنظيم تلك الأنشطة بما يكفل معالجة مصادر التلوث، وتخفيف آثاره البيئية قدر الإمكان، وكذلك مراعاة الاعتبارات البيئية في الخطط التنموية للقطاعات المختلفة، وتضمين الآثار البيئية وكيفية معالجتها في المراحل الأولى لدراسات الجدوى للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة البيئية المثلى هي التي تسعى لموازنة الفوائد التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث البيئي مع الأضرار الناجمة عن التلوث أو ما يعرف بمساواة المنفعة الحدية بالتكلفة الحدية للتلوث البيئي في القاموس الاقتصادي (بابكر، ٢٠٠٤م، ص: ٦).

وقد قامت السياسة البيئية لعدد كبير من الدول المتقدمة في السبعينيات على أساس المبدأ القائل "من يلوث يدفع" ويراد بهذا المبدأ تحميل الصناعات الملوثة للبيئة عبء التكاليف الاجتماعية، أو

وعلى هذا الأساس فقد يكون من الأفضل استخدام أدوات متعددة الأجزاء، أي الدمج بين الضرائب وبين الأدوات المالية الأخرى (كالحوافز الضريبية مثلاً) التي يمكن من خلالها مجتمعة استهداف المؤثرات البيئية الخارجية بشكل أفضل من استخدام أداة ضريبية وحيدة؛ كفرض ضريبة على التلوث (Adler, 2001, p: 687؛ السعد، ٢٠٠٦م، ص: ١٨٢؛ الربيعي وشياع، ٢٠١١م، ص: ٢٧؛ الشناوي، ٢٠١١م، ص: ٤٠٦). أو من خلال فرض ضريبة على الانبعاثات (صديقي، ٢٠٠٨م، ص: ٦٩). أو بفرض ضريبة على المنتجات (خوري وناعسه، ٢٠٠٧م، ص: ٧٠؛ الشناوي، ٢٠١١م، ص: ٤٢٠؛ قادر، ٢٠٠٩م، ص: ٦٤)

ورغم ذلك فإن من الاقتصاديين من يعترض على ضريبة التلوث، لاعتقاده أنها تمنح الصناعات "ترخيصاً بالتلوث" (منصور، ١٩٩١م، ص: ٩٩)، إلا أن ذلك يكون صحيحاً فقط عندما تكون الضريبة أقل من تكلفة تبني طرق فنية جديدة للتحكم في التلوث (ترك، ٢٠٠٧م، ص: ٣٠).

ويمكن القول أن المشكلة التي تواجه الحكومة عند فرض ضريبة على المنشآت الملوثة للبيئة هي صعوبة التوصل إلى المستوى المناسب للضريبة الحكومية الواجب فرضها على المنشآت، وذلك بسبب صعوبة تقدير التكاليف الخارجية للأنشطة الإنتاجية للمنشآت، وصعوبة تنفيذ وإدارة الضرائب

الأكثر كفاءة من حيث الاقتصاد في استخدام الموارد، والتي تولد قدرًا أقل من التلوث، وتميل إلى الاعتماد على موارد متجددة عوضاً عن الموارد القابلة للنضوب، وتقلل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية على البيئة. كما تستخدم كأداة لإعادة تخصيص الموارد وتوجيهها من الصناعات الملوثة للبيئة إلى استخدامات جديدة أو مناطق جديدة تقل فيها الأضرار المترتبة على التلوث (النشوان وخليفة، ٢٠١٠م، ص: ٨١).

وبلا شك فإن الميزة الأساسية للضرائب عند مقارنة الأدوات التنظيمية (المعايير، والحصص، وحظر المنتجات) مع غيرها من الأدوات القائمة على آليات السوق هي الكفاءة، لا أن هناك سببان رئيسان لعدم كفاية الأدوات الضريبية في معالجة المشاكل البيئية، ولا بد من تكملتها باستخدام أدوات سياسة أخرى؛ حيث يكون هناك مزيج من أدوات السياسة البيئية لمعالجة المشاكل البيئية، ويتمثل السبب الأول في تكاليف المعلومات، وتباين الانبعاثات، والضرائب. أما السبب الثاني فهو بسبب وجود أوجه قصور في السوق أو إخفاقات السوق (Kosonen and Nicodeme, 2009, p-p: 10-12). ففي مثل هذه الظروف، فإن استخدام أداة ضريبية وحيدة لا يعتبر فعالاً أو أن استخدامها قد ينطوي على تكاليف أعلى من القيام باستخدام مزيج من أداتين أو أكثر.

المشروعات التي تساعد على إنتاج المعدات والأجهزة لمكافحة التلوث، وزيادة حجم الاستثمارات في شراء المعدات والأجهزة التي تساعد على تخفيض مستوى التلوث.

وتتخذ الحوافز الضريبية أشكالاً وصوراً عدة، من أبرزها: الإعفاءات الضريبية، ومسموحات الإهلاك، وأسعار الضرائب المخفضة، والخصم الضريبي، واسترداد الضريبة، والمعدلات التمييزية، وتحويل الخسائر إلى السنوات اللاحقة (مبروكة، ٢٠٠٦م، ص: ٥٣؛ ترك، ٢٠٠٧م، ص: ٣٢؛ مبروكة وعميش، ٢٠٠٩م، ص: ٣؛ محمد، ٢٠٠٩م، ص: ٣١٨؛ محارم، ٢٠١٠م، ص: ٧٣)

رابعاً: الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية:

أولت المملكة العربية السعودية اهتماماً كبيراً بالمحافظة علي الموارد الطبيعية وحماية البيئة والحياة الفطرية وإنمائها. وقد نصت المادة الثانية والثلاثون من النظام الأساسي للحكم على أن: "تعمل الدولة على المحافظة علي البيئة وحمايته وتطويرها ومنع التلوث عنها" (وزارة الخارجية، النظام الأساسي للحكم). وهناك العديد من الأجهزة الحكومية المختصة بالبيئة كان أولها مصلحة الأرصاد الجوية التي أنشئت عام ١٣٨٦هـ الموافق ١٩٦١م، من أجل القيام بمهام الأرصاد والمناخ والخدمات الجوية ثم تحولت فيما بعد إلى مصلحة الأرصاد وحماية البيئة اعتباراً من عام ١٤٠١هـ

الحكومية إذا اتسم عمل السلطات بالبيروقراطية، وانتشار الرشوة والفساد الإداري؛ ولذلك تلجأ بعض الدول إلى استخدام الحوافز الضريبية في الحد من التلوث.

ثالثاً: استخدام الحوافز الضريبية للحد من التلوث

البيئي

تعتبر الحوافز الضريبية التي هي بيت القصيد في هذا البحث: "إحدى أدوات السياسة المالية الموجهة نحو تحقيق أهداف بيئية محددة في صالح المجتمع، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تساهم في منع أو تجنب أو تخفيض درجة التلوث، بجانب تأثيرها على سلوك الأفراد والمنشآت لتحقيق تلك الأهداف (العبد المنعم وطعمه، ٢٠٠٢م، ص: ٦٠). وهي بمعنى آخر: "إحداث آثار إيجابية من شأنها أن تشجع المستثمر الأجنبي والوطني وتدفعه إلى إصدار قراره بالاستثمار في البلد الذي يعطي هذه الحوافز" (محارم، ٢٠١٠م، ص: ٦٩).

وبلا شك فإن الحكم على نجاح سياسة الحوافز الضريبية يكون من خلال معيار الكفاءة؛ حيث لا بد أن نقارن بين منافع الحوافز الضريبية والتضحيات التي تتحملها الدولة مقابل منح هذه الحوافز (عبد الهادي، ٢٠٠٤م، ص: ٣). وكذلك من خلال معيار الفاعلية؛ لبيان مدى تحقيق سياسة الحوافز الضريبية لأهدافها في تحقيق التنمية المستدامة وحماية البيئة (السعدني، ١٩٩٦م، ص: ٢٢)، وهذه الأهداف عادة ما تركز على زيادة عدد

المشاركة بفعالية في العمل البيئي بالمملكة، وتطوير القدرات المؤسسية والفنية للجهات المعنية بالعمل البيئي.

وقد اتبعت المملكة العربية السعودية مبدأ " السياسة الوقائية" وتعني توقع الأضرار البيئية ثم العمل على درئها، وتجنب وقوع التدهور والاستنزاف للموارد البيئية، واتخذت أداة من أدوات السياسة البيئية وهي أسلوب الرقابة المباشرة؛ حيث قامت بوضع التشريعات وسن القوانين الخاصة بكيفية التعامل مع النفايات والمخلفات بأنواعها وكيفية التخلص منها، وكذلك التشريعات المتعلقة بالبناء والتشييد، وما تتضمنه من اشتراطات خاصة بضرورة توافر الشروط الصحية بها، وتحديد ارتفاعات معينه للمباني، بالإضافة إلى التشريعات الخاصة بالمراقب العامة.

وفي مجال الحوافز الضريبية، نص نظام الاستثمار الأجنبي الصادر بتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ (٢٠٠٠م/٤/١٠) في مادته الخامسة على أن تتمتع منشآت الاستثمار الأجنبي بالمزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المنشآت الوطنية؛ وذلك بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية ومنها على سبيل المثال (وزارة التجارة والصناعة، نظام الاستثمار الأجنبي):

١. التمتع بالحوافز المنصوص عليها بموجب نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية الذي يتضمن إعفاء الآلات والأدوات والأجهزة وقطع

الموافق ١٩٨١م، وأسندت إليها مهمة مكافحة التلوث وحماية البيئة، ثم أنشئت اللجنة الوزارية للبيئة من عام ١٤١٠هـ الموافق ١٩٩٠م، كأعلى سلطة بيئية في المملكة العربية السعودية وقد أسندت الأمانة العامة لهذه اللجنة إلى مصلحة الأرصاد وحماية البيئة، أما الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وإنمائها فقد أنشئت في عام ١٤٠٦هـ الموافق ١٩٨٦م، وتختص بحماية الحياة الفطرية وصونها وإنمائها.

ومن جهود المملكة العربية السعودية في ربط البيئة بالتنمية والتخطيط البيئي ما تشهده خطط التنمية من اهتمام خاص بالبيئة والمحافظة عليها وتنميتها وحمايتها من عوامل التلوث؛ حيث أن خطة التنمية الخامسة (١٤١٠هـ-١٤١٥هـ) قد ضمت فصلاً كاملاً بعنوان (البيئة والتنمية) شمل المواضيع التالية: المعايير البيئية، تقويم التأثيرات البيئية، التوعية البيئية، اللوائح البيئية، مراقبة البيئة، وتنسيق نشاطات البيئة. كما نص الأساس الاستراتيجي الثاني عشر في خطة التنمية السابعة (١٤٢٠هـ-١٤٢٥هـ) على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها. وكان من أهداف خطة التنمية الثامنة (١٤٢٥هـ-١٤٣٠هـ) حماية البيئة وتطوير أنشطتها في إطار متطلبات التنمية المستدامة، بينما هدفت خطة التنمية التاسعة (١٤٣٠هـ-١٤٣٥هـ) إلى إبراز الدور الاستراتيجي للإدارة البيئية، من خلال حث مختلف القطاعات التنموية على

غيارها المستوردة للمؤسسات الصناعية من الرسوم الجمركية، وكذلك إعفاء المعدات الصناعية من المواد الخام الأولية ونصف المصنوعة وأكياس وعلب واسطوانات التعبئة اللازمة للمؤسسات الصناعية من الرسوم الجمركية.

٢. تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط المرخص أو لسكنه أو لسكن العاملين لديه وفقاً لأحكام نظام تملك غير السعوديين للعقار واستثماره الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١٥ بتاريخ ١٧/٤/١٤٢١هـ.

٣. المزايا المترتبة على اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي واتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمارات التي تبرمها المملكة.

٤. ترحيل الخسائر التي تحققها المنشأة إلى السنوات اللاحقة، واحتسابها عند التسوية الضريبية للسنوات التي تحقق المنشأة أرباحاً فيها.

وقد منحت المملكة العربية السعودية امتيازات ضريبية لعدد من المناطق الأقل نمواً في المملكة بهدف جذب مزيد من الاستثمارات إليها؛ وذلك لمدة عشر سنوات من بداية أي مشروع، وتشمل الحوافز الضريبية مزايا عديدة منها خصم (٥٠٪) من تكاليف التدريب السنوي للعمالة السعودية، وخصم (٥٠٪) من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين، وخصومات إضافية تمنح إذا زاد رأس المال

المستثمر عن مليون ريال سعودي، وإذا ما تم أيضاً توظيف أكثر من خمسة مواطنين سعوديين لمدة تعاقد لا تقل عن عام في وظائف ذات طبيعة فنية أو إدارية (هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، امتيازات ضريبية)، كما لم تتضمن أحكام نظام ضريبة الدخل السعودي الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ، وكذلك نظام الزكاة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٧/٢/٢٨/٨٦٣٤ في ٢٩ جمادى الثانية ١٣٧٠هـ (٧/٤/١٩٥١ م) المعدل بالمرسوم الملكي الصادر برقم ١٧/٢/٢٨/٨٧٩٩ في ٨/رمضان ١٣٧٠هـ (١٣/٦/١٩٥١ م) وما لحق به من تعديلات (مصلحة الزكاة والدخل، اللوائح والأنظمة)، أية حوافز ضريبية تختص بصورة مباشرة بمكافحة تلوث البيئة. وهكذا فلم ينص النظام الضريبي ولا نظام الاستثمار الأجنبي على أية حوافز ضريبية تخص مكافحة التلوث البيئي الذي تحدثه هذه المنشآت.

وبناءً على ما سبق؛ يرى الباحثان تفضيل استخدام نظام الحوافز الضريبية في مجال مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية بجانب نظام الرقابة المباشرة، على أن يتضمن هيكل نظام الحوافز الضريبية المقترح ما يلي:

١. التمتع بالإعفاءات الضريبية من خلال:

وذلك تحفيزاً للصناعات الوطنية وزيادة الإقبال عليها.

٣. حسم النفقات البيئية من وعاء الضريبة على أرباح الشركات متى كان إنفاقها يؤدي إلى تخفيض أو منع أو إزالة تلوث البيئة.

٤. منح ائتمان (حسم) ضريبي لحالات الاستثمار في مجال مكافحة التلوث، على أن يشمل الائتمان الضريبي معدات وأجهزة مكافحة التلوث المنتجة محلياً أو المستوردة.

٥. السماح بمنح تراخيص التلوث للمنشآت حتى يتسنى لها إلقاء المخلفات الصلبة أو السائلة أو الغازية في مجاري المياه؛ وذلك وفقاً للمعايير والمواصفات التي يحددها الترخيص، مع العمل على رقابة وإجراء تحليل لمجري المياه للتأكد من مستوى التلوث فيها وعدم مخالفة ذلك لتجنب سحب الترخيص.

ولضمان تحقيق إدارة بيئية فعالة وذات كفاءة عالية لابد من الاستمرار في العمل على تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة للاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية، وضرورة أخذ الأبعاد البيئية في الاعتبار عند تصميم أو إنشاء أو تشغيل كافة المشاريع والأنشطة التنموية في المملكة العربية السعودية، وكذلك ضرورة تحقيق توازن مستمر بين التوزيع السكاني والطاقات الاستيعابية للبيئة مع الأخذ في الاعتبار آثار النمو السكاني والأنماط الاستهلاكية على قاعدة الموارد الطبيعية، والعمل

أ- إعفاء الآلات والأجهزة والمعدات المستوردة من الخارج بقصد حماية البيئة من كافة أنواع الضرائب والرسوم.

ب- إعفاء مماثل في حالة شراء الآلات والأجهزة والمعدات الخاصة بالبيئة من منتجات محلية.

ج- تخفيض أرباح الشركات والمنشآت التي تقام خارج حدود المنطقة السكانية من الضريبة على إيرادات النشاط والضريبة على أرباح شركات الأموال؛ حيث يساعد ذلك في تخفيض درجة التلوث للمناطق كثيفة السكان.

د- تخفيض أرباح المنشآت التي تعمل في مجال مكافحة تلوث البيئة من ضريبة الدخل سواء كانت ضريبة على دخل استثمار رؤوس الأموال أو الضريبة على أرباح الشركات (على أن يشمل الإعفاء أرباح منشآت الخدمات كشركات النظافة، أو أرباح المنشآت التي تتعامل في الآلات ومعدات ومنتجات مكافحة تلوث البيئة).

هـ- إعفاء الآلات والمعدات والأجهزة من كافة الرسوم الجمركية أو أية ضرائب محلية التي تقوم المنشآت بإحلالها محل المستخدم منها، بهدف تطوير عملياتها، واستخدام تكنولوجيا حديثة تخفض تلوث البيئة.

٢. السماح بزيادة نسبة التمتع بالإهلاك المعجل للآلات والمعدات التي تعمل في مجال مكافحة التلوث. ويفضل زيادة نسبة الإهلاك المعجل للأصول المنتجة محلياً عن مثيلاتها المستوردة؛

فرعاً منتشرة في مناطق المملكة، وتتلخص أهداف ومهام مصلحة الزكاة والدخل فيما يلي (مصلحة الزكاة والدخل، مهام واختصاصات):

والسبب الرئيس في اختيار مصلحة الزكاة والدخل في كونها الجهة المكلفة بتحصيل الضرائب من المنشآت الخاضعة لها في المملكة العربية السعودية؛ لذلك لا بد من التعرف على وجهة نظرها كجهة مسئولة عن تحصيل ضرائب الدخل في المملكة العربية السعودية حول فعالية استخدام الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي.

ب- الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة:

حققت المملكة العربية السعودية نقلة نوعية في مجال الأرصاد وحماية البيئة وصون الموارد الطبيعية، وقد اعتمد موضوع البيئة وحمايتها ضمن النظام الأساسي للحكم وفقاً للمادة (٣٢) والذي أكد على أهمية المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها (مجلس الشورى، أنظمة ولوائح)؛ الأمر الذي يعد تنويعاً لما توليه الحكومة لخدمة العمل البيئي، وصون الموارد الطبيعية، وكان للدعم غير المحدود من الحكومة الرشيدة للجهة المسؤولة عن البيئة في المملكة (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة) أثر واضح وملحوس في تدعيم هذه الجهة وتحقيق أهدافها، وذلك إدراكاً لأهمية البيئة والحفاظ عليها، ومن أهم المهام التي تقوم بها

علي مشاركة القطاع الخاص وإسهامه في أنشطة حماية البيئة ومنع التلوث عنها، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمارات في أنشطة وصناعات ذات توجه بيئي (صناعة صديقة للبيئة)، والاستفادة من إسهامه في تدريب الكوادر الوطنية، واستكمال إنشاء قاعدة شاملة للمعلومات البيئية ومواردها الطبيعية على المستوى الوطني، والتأكيد على تنسيق الأنشطة في المجال البيئي بين الجهات ذات العلاقة، وتكثيف وتطوير أنشطة التوعية والتعليم البيئي لتنمية الوعي البيئي لدى المواطنين.

المبحث الثالث: الدراسة الميدانية

أولاً: المقدمة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في استطلاع وجهة نظر كل من مصلحة الزكاة والدخل، والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وبعض المنشآت الصناعية بمحافظة جدة، حول فعالية استخدام الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية، وقبل البدء بتحليل نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها سيتم إعطاء نبذة مختصرة عن الجهات المشاركة في هذه الدراسة فيما يلي:

ثانياً: الجهات المشاركة في الدراسة:

أ- مصلحة الزكاة والدخل:

تتبع مصلحة الزكاة والدخل وزارة المالية، وقد تأسست بموجب القرار الوزاري رقم (٣٩٤) بتاريخ ١٣٧٠/٨/٧ هـ، ويقع مقرها الرئيس بمدينة الرياض، وتضم إدارة كبار المكلفين بالإضافة إلى أربعة عشر

الرئاسة ما يلي (الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، نبذه عن الرئاسة):

١. العمل على الاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية للمملكة، وترشيد استخدامها من منطلق توفير الاحتياجات الفعلية لحماية الأجيال الحالية واللاحقة من إضرار التلوث البيئي، وذلك من خلال طرق تطوير الإدارة البيئية وتحقيق التنمية.

٢. التنسيق الفعال مع الجهات ذات العلاقة في كافة المواضيع البيئية لوضع الاستراتيجيات والخطط والعمل على إصدار النظم والتشريعات الكفيلة بصون الموارد الطبيعية.

٣. رصد ودراسة وتحليل وتقييم التأثيرات البيئية لجميع الأنشطة المؤثرة على البيئة واقتراح الحلول الكفيلة لتحقيق الاستخدامات السليمة، وتحديد الإرشادات الخاصة بعملية الحماية والمكافحة، وتوثيق تلك المعلومات بشكل يسهل الرجوع إليها.

٤. إعداد النظم المتكاملة لتقويم الآثار البيئية لجميع المشاريع التنموية بمتابعة وتنفيذ إجراءات التقويم البيئي، ومراقبة المتغيرات البيئية والمناخية من خلال التفتيش البيئي وبما يتفق مع النظام العام للبيئة.

٥. متابعة التطورات المستجدة في حقل نشاطات حماية البيئة والأرصاد على المستويات الإقليمية والدولية.

٦. نشر الوعي البيئي بين كافة أفراد المجتمع السعودي، وعكس المنظور الوطني للتعامل مع البيئة وقضاياها عالمياً، والمنطلق في الأساس من تعاليم الدين الإسلامي وكون الإنسان مستخلف في هذه الأرض لعمارتها والاستفادة منها وعدم الإضرار بها وبمقوماتها، ومشاركة الدولة في المعارض والمؤتمرات المحلية والدولية بقصد إبراز الخصائص المميزة للبيئة السعودية والحضارة الإسلامية.

وبالتالي؛ تتضح علاقة هذه الجهة بموضوع البحث من خلال اهتمامها بحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي وأدوارها البارزة في هذا المجال؛ لذلك لا بد من التعرف على وجهة نظرها في فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية.

ج- المنشآت الصناعية بمحافظة جدة:

يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في اقتصاد المملكة العربية السعودية؛ حيث يساهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلات البطالة ويوفر فرص العمل، وتساهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات في المملكة؛ وبالتالي ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، ويقل الاعتماد على تصدير المواد، وكذلك يساهم نمو قطاع الصناعة في رفع مستوى الإنتاجية لأن قطاع الصناعة من

أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة، وهذا يسهم في رفع الإنتاجية. إلا أن المخططين أغفلوا العواقب البيئية للنفايات التي تتولد عن الأنشطة الصناعية عند توطين الصناعة؛ حيث إن مصانعها القديمة تعتبر من بين العناصر الملوثة للبيئة لافتقادها لتلك التقنيات التي تجعلها صديقة للبيئة أو أقل تلويثاً لها، كما لم يؤخذ في الحسبان أيضاً التخطيط البيئي الصحيح للتصرف في النفايات مما أدى إلى تلوث البيئة.

لذلك تم استهداف المنشآت الصناعية باعتبارها مصدراً للتلوث البيئي؛ حيث تسعى هذه المنشآت لزيادة وتعظيم الأرباح بقدر أكبر من أداء مسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع؛ وبالتالي تعتبر طرفاً أساسياً في تقويم فعالية الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي.

ثالثاً: تصميم أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة الميدانية على الاستبانة؛ حيث تم من خلالها جمع البيانات الملائمة، وقد تم تصميمها بما يتلاءم مع مضمون الإطار النظري للدراسة وأهدافها، وقد تم الاستفادة من الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة لبناء تصور عام لبنود الاستبانة (السعد، ٢٠٠٦م، ص. ١٦١-٢٢٧؛ طعمه، ٢٠٠٣م، ص. ٣٠٦). وقد تم تقسيم الاستبانة إلى أربعة أجزاء رئيسية؛ حيث تناول الجزء الأول مجموعة من الأسئلة

الديموغرافية التي تحدد البيانات الشخصية لأفراد العينة من المؤهل العلمي والمهني، وعدد سنوات الخبرة، بينما تناول الجزء الثاني الأسئلة المتعلقة بمدى فعالية استخدام أدوات السياسة البيئية في حماية البيئة، ويتكون هذا القسم من ثلاثة محاور، اشتمل المحور الأول على خمسة أسئلة هدفت إلى التعرف على مدى فعالية المداخل الاقتصادية المستخدمة لحماية البيئة، واشتمل المحور الثاني على تسعة أسئلة هدفت إلى التعرف على أسباب عدم فعالية الأنظمة والإجراءات المتبعة لحماية البيئة ومكافحة لتلوث البيئي في المملكة، واشتمل المحور الثالث على ستة أسئلة هدفت إلى التعرف على المعوقات التي أدت إلى اتساع الفجوة بين المنشآت الصناعية والجهات المسؤولة عن المحافظة على البيئة، وتناول الجزء الثالث الأسئلة المتعلقة بمدى فعالية استخدام المدخل الضريبي في مكافحة التلوث البيئي، واشتمل على محورين، تضمن المحور الأول أربعة أسئلة هدفت إلى التعرف على أهمية فرض ضريبة على التلوث، واشتمل المحور الثاني على أربعة أسئلة هدفت إلى التعرف على نوع الضريبة المقترح فرضها على التلوث في المملكة، وتناول الجزء الرابع الأسئلة المتعلقة بمدى فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي، وجاء في خمسة محاور رئيسية تعتبر هدف البحث، اشتمل المحور الأول على ثلاثة أسئلة هدفت إلى التعرف على ما يميز الحوافز الضريبية

جدول رقم (١.٣)

تحديد الاتجاه لمقياس ليكرت الخماسي

المتوسط المرجح	درجة الموافقة
من ١ إلى ١,٧٩	لا أوافق مطلقاً
من ١,٨٠ إلى ٢,٥٩	لا أوافق
من ٢,٦٠ إلى ٣,٣٩	محايد
من ٣,٤٠ إلى ٤,١٩	موافق
من ٤,٢٠ إلى ٥	موافق تماماً

كما تم استخدام معامل اختبار ألفا كرونباخ "Cronbach's - Alpha" للتأكد من ثبات أداة الدراسة، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا كانت قيم معامل الثبات تساوي الصفر فهذا يعني عدم ثبات أسئلة الاستبانة، أما إذا كانت قيمة معامل الثبات تساوي الواحد الصحيح فهذا يدل ثبات أسئلة الاستبانة، ويوضح الجدول رقم (٣-٢) قيم معاملات الثبات للدراسة حسب محاور الدراسة؛ حيث إن قيم معاملات الثبات جميعها قيم عالية تراوحت في الاستبانة بين (٠,٨٤٢-٠,٩١٩)، وبلغ معامل الثبات الكلي للاستبانة (٠,٩٢٦)، وتشير هذه القيم العالية من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق، وإمكانية الاعتماد على نتائجها.

عن غيرها من أدوات السياسة البيئية، واشتمل المحور الثاني على ستة أسئلة هدفت إلى التعرف على ضوابط منح الحوافز الضريبية لزيادة كفاءتها في مجال مكافحة تلوث البيئة، وتضمن المحور الثالث سبعة أسئلة هدفت إلى التعرف على صور الحوافز الضريبية التي تريد من فعالية مكافحة التلوث البيئي، وجاء المحور الرابع متضمناً أحد عشر سؤالاً هدفت إلى التعرف على وسائل استخدام الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي من خلال:

أ. المقترحات المطروحة للإعفاءات الضريبية لمكافحة التلوث.

ب. مزايا احتساب الإهلاك المعجل للأجهزة والمعدات في مجال مكافحة التلوث.

وقد تم التركيز على هاتين الصورتين فقط لما لهما من أثر كبير في مجال مكافحة التلوث، ولأنهما أكثر استخداماً (العبد المنعم وطعمه، ٢٠٠٢م، ص: ٦٤).

وقد تم إعداد إجابات الاستبانة باستخدام مقياس ليكرت ذي النقاط الخمس، تراوحت أوزان الإجابات من موافق مطلقاً (٥) إلى موافق (٤) إلى محايد (٣) إلى غير موافق (٢) إلى غير موافق على الإطلاق (١)، كما تم تحديد الموافقة من عدمها وفقاً للمتوسط المرجح لإجابات العينة على النحو الآتي كما هو موضح بالجدول رقم (١.٣):

جدول رقم (٢.٣)

معاملات ثبات أداة الدراسة طبقاً لمحاورها المختلفة

المحور	عدد العبارات	معامل الفاكورونباخ
مدى فعالية استخدام أدوات السياسة البيئية في حماية البيئة	٢٠	٠,٨٤٢
فعالية استخدام المدخل الضريبي في مكافحة التلوث البيئي	٨	٠,٨٠٦
فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي	٢٧	٠,٩١٩
الاستبانة ككل	٥٥	٠,٩٢٦

مدينة جدة، وقد تم توزيع (٥٠) استبانة لمصلحة الزكاة والدخل، أُرسِلت إلى العينة بشكل مباشر، وتم استرجاع (٤٧) استبانة، وتشكل ما نسبته (٩٤٪) من الاستبانات الموزعة، وتم استبعاد استبانتين عند التحليل لعدم اكتمال إجاباتها.

كما تم توزيع (٥٠) استبانة لرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، أُرسِلت إلى العينة بشكل مباشر، وتم استرجاع (٣٦) استبانة، وتشكل ما نسبته (٧٢٪) من الاستبانات الموزعة، وتم استبعاد (٤) استبانات لعدم اكتمال إجاباتها.

وتم توزيع (٥٠) استبانة على المنشآت الصناعية الخاضعة للضرائب من واقع بيان بقائمة المنشآت الصناعية المرخص لها في مدينة جدة، وقد أُرسلت الاستبانات للعينة بشكل مباشر أو عند طريق الفاكس، وتم استرجاع (٣٠) استبانة، وتشكل ما نسبته (٦٠٪) من الاستبانات الموزعة، وكانت جميعها صالحة للتحليل الإحصائي؛ وبوضح الجدول رقم (٣-٣) مجتمع وعينات البحث، وعدد الاستبانات الموزعة والمستلمة والصالحة للتحليل.

ولتحديد علاقة كل عبارة بالمحور الذي تنتمي إليه تم حساب معامل الارتباط لبيرسون، بهدف إيجاد قيمة الارتباط بين كل عبارة بالمحور الذي ينتمي إليه؛ وقد اتضح أن جميع معاملات الارتباطات لجميع العبارات موجبة الإشارة ودالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠١)، وتراوحت بين (٠,٥٨٧ - ٠,٩٠٥)، مما يشير إلى تمتع العبارات جميعها بصدق اتساق داخلي جيد مع أبعادها الممثلة لها.

رابعاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة - كما سبق ذكره - من ثلاث فئات وهي: مصلحة الزكاة والدخل، والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، والمنشآت الصناعية في

جدول رقم: (٣.٣)

عينات الدراسة والاستبانات الموزعة والمستلمة والصالحة
للتحليل

مجتمع البحث الاستبانات	مصلحة الزكاة والدخل	الرئاسة العامة للأرصدة وحماية البيئة	المنشآت الصناعية الخاضعة للضرائب	المجموع
الموزعة	٥٠	٥٠	٥٠	١٥٠
المستلمة	٤٧	٣٦	٣٠	١١٣
نسبة المستلمة إلى الموزعة %	٩٤	٧٢	٦٠	٧٥,٣
الصالحة للتحليل	٤٥	٣٢	٣٠	١٠٧
نسبة الصالحة للتحليل إلى المستلمة %	٩٥,٧	٨٨,٩	١٠٠	٩٤,٧
نسبة الصالحة للتحليل إلى الموزعة %	٩٠	٦٤	٦٠	٧١,٣

خامسا: أساليب التحليل الإحصائي:

بالإضافة إلى ما سبق استخدامه لتقنين أداة الدراسة مثل معامل الارتباط لـ "بيرسون" (Person Correlation Coefficient)، ومعامل "ألفا كرونباخ" (Cronbach Alpha)، فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف الدراسة؛ حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، من أجل تفريغ بيانات الاستبانات، وتحليل إجابات العينة عن أسئلة الدراسة كالآتي:

١. حساب النسب المئوية والتوزيعات التكرارية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمتغيرات الاستبيان الديموغرافية.

٢. إجراء اختبار تحليل التباين الأحادي الاتجاه (One way ANOVA) لدراسة الفروق بين متوسطات أكثر من مجموعتين مستقلتين (إبراهيم و أبو هاشم، ٢٠١٢م، ص: ١٩٧).

٣. اختبار شفية (Scheffe's test)، لتحديد وجهة الفروق بين المتوسطات (إبراهيم وأبو هاشم، ٢٠١٢م، ص: ٢٠٥)؛ حيث يستخدم في حالة إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية لتحديد صالح الفروق بين الفئات.

سادسا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة البحث، وبناءً على نتائج المعالجة الإحصائية التي تم استخدامها، سوف يتم عرض النتائج وتفسيرها وفقاً لأهداف الدراسة على النحو الآتي:

أ. نتائج تحليل القسم الأول:

من أجل التعرف على خصائص عينة الدراسة، تم تحليل بيانات الجزء الأول من الاستبانة، ويتضمن أربعة عناصر تمثل الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث وهي: المؤهل العلمي، والمؤهل المهني، وعدد سنوات الخبرة، وكما هو موضح من الجدول رقم (٤.٣)؛ فإن معظم أفراد عينة البحث هم من منسوبي مصلحة الزكاة والدخل؛ حيث بلغت نسبتهم (٤٢,١%)، وبلغت نسبة منسوبي الرئاسة

وقد تم تقسيم محاور البحث بحسب طبيعة الموضوع محل الدراسة إلى جزئين كما يلي:

الجزء الأول : فعالية استخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي

ويتكون هذا الجزء من خمسة محاور كما يلي:

المحور الأول: تميز الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي عن غيرها من أدوات السياسة البيئية

من خلال استقراء الجدول رقم (٥.٣) يتضح أن عبارات هذا المحور حازت على متوسطات حسابية بين (٤,١٧-٤,٣٠) وهي نسبة مرتفعة، وكان ترتيب العبارات بحسب أهميتها على النحو التالي:

١. تعتبر أداة تشجيع وتوجيه للأنشطة التي تعمل في مجال مكافحة تلوث البيئة؛ حيث يمكن اعتبارها مكافأة للمنشآت على حسن أدائها في هذا المجال.

٢. تؤدي إلى تخفيض الأضرار البيئية الناتجة إلى أدنى حد ممكن.

٣. تعمل على تعديل وتقويم السلوك الاقتصادي لمصادر التلوث، وأخذ تكاليف التلوث بالحسبان.

وقد جاءت إجابات العينة ممن شاركوا في هذه الدراسة بالموافقة المطلقة حول تميز الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي عن غيرها من أدوات السياسة البيئية؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي

العامة للأرصاء وحماية البيئة (٢٩,٩٪)، في حين بلغت نسبة منسوبي المنشآت الصناعية (٢٨,٠٪).

أما فيما يخص المؤهل العلمي، فقد اتضح أن معظم أفراد عينة البحث هم من الحاصلين على البكالوريوس؛ حيث بلغت نسبتهم (٥٤,٢٪)، وبلغت نسبة الحاصلين على الماجستير (٢٧,١٪)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل دون الجامعي (١٨,٧٪).

وفيما يخص المؤهل المهني تبين أن معظم أفراد عينة البحث هم من غير الحاصلين على أي مؤهل مهني حيث بلغت نسبتهم (٩٢,٥٪) وبلغت نسبة الحاصلين على الزمالة السعودية (٤,٧٪) في حين بلغت نسبة الحاصلين على الزمالة العربية وعلى مؤهلات مهنية أخرى (١,٩٪) لكل منهما.

أما فيما يتعلق بسنوات الخبرة، فمعظم أفراد عينة البحث سنوات خبرتهم أكثر من ١٠ سنوات؛ حيث بلغت نسبتهم (٤٩,٥٪)، وبلغت نسبة من سنوات خبرتهم تنتمي للفئة من ٥ إلى ١٠ سنوات (٢٩,٩٪)، في حين بلغت نسبة من سنوات خبرتهم تنتمي للفئة أقل من ٥ سنوات (٢٠,٦٪).

ب. نتائج تحليل القسم الثاني:

في هذا الجزء تم استخراج التوزيع التكراري، والنسبة المئوية، والانحراف المعياري، والمتوسط المرجح لإجابات العينة على عبارات الدراسة في شكل مشابه لمقياس ليكرت بغرض معرفة اتجاه آراء عينة البحث.

لدرجة الموافقة المطلقة على جميع المزايا (٤,٢٤)،
وتراوح الانحراف المعياري بين (٠,٨٠٧٠,٧٣٠).
يتضح مما سبق أن إجابات أراء عينة الدراسة
جاءت متوافقة مع ما جاء في الدراسات
السابقة (دراسة دويدار، ٢٠٠٢م؛ دراسة السعد،
٢٠٠٦م؛ دراسة آل عبد المنعم وطعمه، ٢٠٠٢م)

الجدول رقم (٤.٣)
الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة

الخصائص العامة	الخصائص الفرعية	العدد	النسبة %
جهة عمل المشاركين في الدراسة	المنشآت الصناعية الخاضعة للضرائب	٣٠	٢٨,٠
	مصلحة الزكاة والدخل	٤٥	٤٢,١
	الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة	٣٢	٢٩,٩
المؤهل العلمي	دون الجامعي	٢٠	١٨,٧
	بكالوريوس	٥٨	٥٤,٢
	ماجستير	٢٩	٢٧,١
المؤهل المهني	لا يوجد	٩٩	٩٢,٥
	الزمالة سعودية	٥	٤,٧
	الزمالة العربية	٢	١,٩
	أخرى	٢	١,٩
سنوات الخبرة	أقل من خمس سنوات	٢٢	٢٠,٦
	من ٥ إلى ١٠ سنوات	٣٢	٢٩,٩
	أكثر من عشر سنوات	٥٣	٤٩,٥

جدول رقم (٥.٣)

تميز الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي عن غيرها من أدوات السياسة البيئية

م	المميزات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
١	تعتبر أداة تشجيع وتوجيه للأنشطة التي تعمل في مجال مكافحة تلوث البيئة؛ حيث يمكن اعتبارها مكافأة للمنشآت على حسن أدائها في هذا المجال	٤،٣٠	٠،٧٣٠	١	موافق بشدة
٢	تعمل على تعديل وتقويم السلوك الاقتصادي لمصادر التلوث، وأخذ تكاليف التلوث بالحسبان	٤،١٧	٠،٨٠٧	٣	موافق
٣	تؤدي إلى تخفيض الأضرار البيئية الناتجة إلى أدنى حد ممكن	٤،٢٤	٠،٧٦٣	٢	موافق بشدة
	جميع المزايا	٤،٢٤	٠،٦٥٧	-	موافق بشدة

٥. أن تطبق المنشآت نظم الجودة البيئية الإيزو (١٤٠٠٠).

٦. أن يكون منح الحوافز الضريبية لضرورة أو هدف معين.

ويلاحظ أن العبارة الخامسة من ضوابط منح الحوافز الضريبية لزيادة كفاءتها في مجال مكافحة تلوث البيئة، أن تكون هناك رقابة مستمرة وفعالة من الجهة المختصة بحماية البيئة على المنشآت المتمتعة بهذه الحوافز، جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٤،٤٩)؛ ويرجع ذلك إلى اتفاق آراء عينة البحث على أن المتابعة والرقابة المستمرة توفر نوعاً من الجدية والالتزام من جانب الجهات المستفيدة من الإعفاء، وأن التمتع بالإعفاءات الضريبية دون وجود رقابة على ذلك لا يدعم سياسة الإعفاء، ولا يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

المحور الثاني: ضوابط منح الحوافز الضريبية لزيادة كفاءتها في مجال مكافحة تلوث البيئة

من استقراء الجدول رقم (٦-٣) يتضح أن عبارات هذا المحور حازت على متوسطات حسابية بين (٤،٤٩-٤،٠١) وهي نسبة مرتفعة، وكان ترتيب العبارات بحسب أهميتها على النحو التالي:

١. وجود رقابة مستمرة وفعالة من الجهة المختصة بحماية البيئة على المنشآت المتمتعة في الحوافز الضريبية.

٢. أن تساهم الحوافز الضريبية بصورة فعالة لتحقيق التنمية وحماية البيئة.

٣. إخضاع منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي للقياس المستمر، وأن يرتبط استمرارها من عدمه بتحقيق الهدف المرجو منها.

٤. أن يكون العائد أكبر من قيمة الحوافز الضريبية.

جدول رقم (٦.٣)

ضوابط منح الحوافز الضريبية لزيادة كفاءتها في مجال مكافحة تلوث البيئة

م	الضوابط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
١	منح الحوافز الضريبية لضرورة أو هدف معين	٤,٠١	٠,٨٣٨	٦	موافق
٢	إخضاع منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي للقياس المستمر، وأن يرتبط استمرارها من عدمه بتحقيق الهدف المرجو منها	٤,٢٨	٠,٧٣٦	٣	موافق بشدة
٣	أن تساهم الحوافز الضريبية بصورة فعلية لتحقيق التنمية وحماية البيئة	٤,٣٢	٠,٧٢٠	٢	موافق بشدة
٤	أن يكون العائد أكبر من قيمة الحوافز الضريبية	٤,١٨	٠,٩١٦	٤	موافق
٥	وجود رقابة مستمرة وفعالة من الجهة المختصة بحماية البيئة على المنشآت المتمتعة في الحوافز الضريبية	٤,٤٩	٠,٧٤١	١	موافق بشدة
٦	أن تطبق المنشآت نظم الجودة البيئية الإيزو (١٤٠٠٠)	٤,١٥	٠,٩٦٩	٥	موافق
	مجموع الضوابط	٤,٢٤	٠,٦٢٨	.	موافق بشدة

المحور الثالث: صور الحوافز الضريبية التي تزيد

من فعالية وكفاءة مكافحة التلوث البيئي

من خلال استقراء نتائج الجدول رقم (٧-٣) يتضح أن عبارات هذا المحور حازت على متوسطات حسابية بين (٣,٥٠-٣,٧٩)، وكان ترتيب العبارات بحسب أهميتها على النحو التالي:

١. الإعفاءات الضريبية.

٢. أسعار الضرائب المخفضة.

٣. الخصم الضريبي (الائتمان الضريبي).

٤. المعدلات التمييزية.

٥. ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة.

٦. استرداد الضريبة.

٧. مسموحات الإهلاك المعجل والإهلاك الإضافي
ويتضح مما سبق أن إجابات آراء عينة الدراسة جاءت متوافقة مع ما جاء في الدراسات السابقة مثل دراسة طعمه (٢٠٠٣م) والتي أشارت إلى أن أكثر صور الحوافز الضريبية فعالية في مجال مكافحة التلوث هي الإعفاءات الضريبية سواء في مجال الضرائب المباشرة، أو في مجال الضرائب غير المباشرة، وكذلك يمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

جدول رقم (٧.٣)

صور الحوافز الضريبية التي تزيد من فعالية وكفاءة مكافحة التلوث البيئي

م	الضوابط	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
١	الإعفاءات الضريبية	٣،٧٩	١،٠٩٦	١	موافق
٢	مسموحات الإهلاك المعجل والإهلاك الإضافي	٣،٥٠	٠،٩٤٤	٧	موافق
٣	أسعار الضرائب المخفضة	٣،٧٨	٠،٩١٤	٢	موافق
٤	الخصم الضريبي (الائتمان الضريبي)	٣،٧٣	٠،٩١٤	٣	موافق
٥	استرداد الضريبة	٣،٥٦	١،١٠٤	٦	موافق
٦	المعدلات التمييزية	٣،٧٠	٠،٨٤٠	٤	موافق
٧	ترحيل الخسائر إلى السنوات اللاحقة	٣،٥٨	٠،٩٣٠	٥	موافق
	مجموع الصور	٣،٦٦	٠،٧٥٤	.	موافق

المحور الرابع: وسائل استخدام الحوافز الضريبية

لمكافحة التلوث البيئي

أ. المقترحات المطروحة للإعفاءات الضريبية

لمكافحة التلوث البيئي

من خلال استقراء نتائج الجدول رقم (٨.٣) يتضح أن عبارات هذا المحور حازت على متوسطات حسابية بين (٢،٩٩-٣،٧٧)، وكان ترتيب العبارات بحسب أهميتها على النحو التالي:

١. منح إعفاء جزئي من الضرائب محدد بمدة معينة للمنشآت والمواد والأجهزة والمعدات التي تعمل أو تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي.

٢. منح إعفاء جزئي من الرسوم الجمركية للمواد والأجهزة والمعدات التي تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي.

٣. توزيع مدة الإعفاء على العمر الإنتاجي للمشروعات التي تعمل في مجال الحد من التلوث البيئي.

٤. منح إعفاء كلي من الرسوم الجمركية للمواد والأجهزة والمعدات التي تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي.

٥. منح إعفاء كلي من الضرائب محدد بمدة معينة للمنشآت والمواد والأجهزة والمعدات التي تعمل أو تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي.

٦. منح إعفاء جزئي من الضرائب غير محدد بمدة معينة للمنشآت والمواد والأجهزة والمعدات التي تعمل أو تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي.

٧. منح إعفاء كلي من الضرائب غير محدد بمدة معينة للمنشآت والمواد والأجهزة والمعدات التي

تعمل أو تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي.

وقد جاءت إجابات العينة ممن شاركوا في هذه الدراسة بالموافقة على المقترحات المطروحة للإعفاءات الضريبية لمكافحة التلوث البيئي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على جميع الصور (٣،٤٦)، وتراوح الانحراف المعياري بين (١،٠٧٩،٠،٩٣٧).

ويلاحظ اتفاق آراء عينة الدراسة على تحديد مدة الإعفاء بمدة محددة، مما يزيد من فعالية استخدام أسلوب الإعفاء؛ حيث يحفز تحديد مدة الإعفاء . المنشآت على تطوير المنشأة خلال مدة الإعفاء لتتمكن من الاستمرار في التمتع بالإعفاء، ويرى الباحثان أنه يمكن تحديد مدة الإعفاء بتاريخ انتهاء صلاحية الأجهزة والمعدات، وعمرها الإنتاجي على أن يتم تجديد تلك الإعفاءات كلما تم تجديد أو استبدال الأجهزة والمعدات.

جدول رقم (٨ . ٣)

المقترحات المطروحة للإعفاءات الضريبية لمكافحة التلوث البيئي

م	صور الإعفاءات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
١	منح إعفاء جزئي من الضرائب محدد بمدة معينة للمنشآت والمواد والأجهزة والمعدات التي تعمل أو تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي	٣،٧٧	٠،٩٣٧	١	موافق
٢	منح إعفاء جزئي من الضرائب غير محدد بمدة معينة للمنشآت والمواد والأجهزة والمعدات التي تعمل أو تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي	٣،٢٦	١،٠٧٩	٦	محايد
٣	منح إعفاء كلي من الضرائب محدد بمدة معينة للمنشآت والمواد والأجهزة والمعدات التي تعمل أو تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي	٣،٢٧	١،٢٨٦	٥	محايد
٤	منح إعفاء كلي من الضرائب غير محدد بمدة معينة للمنشآت والمواد والأجهزة والمعدات التي تعمل أو تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي	٢،٩٩	١،٢٠٣	٧	محايد
٥	منح إعفاء جزئي من الرسوم الجمركية للمواد والأجهزة والمعدات التي تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي	٣،٦٩	١،١٠٧	٢	موافق
٦	منح إعفاء كلي من الرسوم الجمركية للمواد والأجهزة والمعدات التي تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي	٣،٦٢	١،٣٠٩	٤	موافق
٧	توزيع مدة الإعفاء على العمر الإنتاجي للمشروعات التي تعمل في مجال الحد من التلوث البيئي	٣،٦٣	١،٠٤٣	٣	موافق
	جميع الوسائل	٣،٤٦	٠،٨١٠	٠	موافق

ب. مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات ذات التقنية الحديثة في مجال مكافحة التلوث

من خلال استقراء نتائج الجدول رقم (٩.٣) يتضح أن عبارات هذا المحور حازت على متوسطات حسابية بين (٣،٨٠-٣،٩٩)، وكان ترتيب العبارات بحسب أهميتها على النحو التالي:

١. يحفز المنشآت على القيام بعمليات إحلال وتجديد للتمتع بمزايا الإهلاك المعجل.

٢. يحد من الخروج والتحايل عن القواعد العامة لقياس الدخل الضريبي؛ حيث إن إجمالي ما يسمح بحسمه كإهلاك لا يزيد عن تكلفة اقتناء الأصل.

٣. يحفز المنشآت على جذب الاستثمارات في اقتناء أصول رأسمالية حديثة تساهم في مكافحة تلوث البيئة.

٤. يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي للمنشآت نتيجة زيادة الإيرادات الناتجة عن تخفيض الضرائب المستحقة في السنوات الأولى من حياة الأصل. وقد جاءت إجابات العينة ممن شاركوا في هذه الدراسة بالموافقة على هذه المزايا؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لدرجة الموافقة على جميع المزايا (٣،٨٨)، وتراوح الانحراف المعياري بين (٠،٨٤٠٠-٠،٨٦٣).

جدول رقم (٩.٣)

مزايا حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات ذات التقنية الحديثة في مجال مكافحة التلوث

م	مزايا الإهلاك المعجل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
١	يحفز المنشآت على جذب الاستثمارات في اقتناء أصول رأسمالية حديثة تساهم في مكافحة تلوث البيئة	٣،٨٣	٠،٩١٦	٣	موافق
٢	يحفز المنشآت على القيام بعمليات إحلال وتجديد للتمتع بمزايا الإهلاك المعجل	٣،٩٩	٠،٨٦٣	١	موافق
٣	يؤدي إلى زيادة التدفق النقدي للمنشآت نتيجة زيادة الإيرادات الناتجة عن تخفيض الضرائب المستحقة في السنوات الأولى من حياة الأصل	٣،٨٠	٠،٨٤٠	٤	موافق
٤	يحد من الخروج والتحايل عن القواعد العامة لقياس الدخل الضريبي حيث إن إجمالي ما يسمح بحسمه كإهلاك لا يزيد عن تكلفة اقتناء الأصل	٣،٨٩	٠،٨٢٨	٢	موافق
	جميع المزايا	٣،٨٨	٠،٦٩٥	.	موافق

ويخلص الجدول رقم (١٠٣) إجابات العينة ممن شملتهم الدراسة عن جميع محاور البحث على النحو الآتي:

م	عنوان المحور	عدد العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	فعالية المداخل الاقتصادية لحماية البيئة من آثار التلوث	٥	٤,٠٥	٠,٦٣٣٣
٢	أسباب عدم فعالية الأنظمة والإجراءات الحالية المتبعة لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي في المملكة	٩	٤,١٢	٠,٥٦٩٢٧
٣	المعوقات التي أدت إلى اتساع الفجوة بين المنشآت الصناعية والجهات المسؤولة عن المحافظة على البيئة	٦	٤,١٣	٠,٦١٢٠٤
٤	أهداف فرض ضريبة على التلوث	٤	٤,٤٦	٠,٥٤٧٧٩
٥	نوع الضريبة المقترح فرضها على التلوث في المملكة	٤	٤,٠١	٠,٧٧٧٥٨
٦	مزايا الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي عن غيرها من أدوات السياسة البيئية	٣	٤,٢٤	٠,٦٥٦٦٨
٧	ضوابط منح الحوافز الضريبية لزيادة كفاءتها في مجال مكافحة تلوث البيئة	٦	٤,٢٤	٠,٦٢٧٦٠
٨	صور الحوافز الضريبية التي تزيد من فعالية وكفاءة مكافحة التلوث البيئي	٧	٣,٦٦	٠,٧٥٤٦٢
٩	المقترحات المطروحة للإعفاءات الضريبية لمكافحة التلوث البيئي	٧	٣,٤٦	٠,٨١٠١٦
١٠	حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات ذات التقنية الحديثة في مجال مكافحة التلوث	٥	٣,٨٨	٠,٦٩٥٣٣

أثرت الخصائص الشخصية للعينة محل الدراسة على إجاباتهم عن محاور الدراسة؛ وقد اتضح عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة تبعا لجهة عمل المشاركين في الدراسة، باستثناء محورين، أحدهما: المحور الخاص بصور الحوافز الضريبية التي تزيد من فعالية وكفاءة مكافحة التلوث البيئي؛ حيث اتضح أن هناك فرقا معنويا ذا دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة، وقد بلغت قيمة "ف" (٣,٠٩٠)، وهي دالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥٠)، كما اتضح أن هناك فرقا معنويا ذا دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة بالنسبة للمحور الخاص بمزايا حساب أهلاك معجل للأجهزة والمعدات ذات التقنية الحديثة في مجال مكافحة تلوث البيئة، حيث بلغت قيمة "ف" (٥,٣٢٧)، وهي دالة إحصائية عند مستوى

وعلى وجه العموم فهناك اتفاق بين المشاركين في الدراسة على أهمية جميع المحاور التي تضمنها البحث؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع هذه المحاور (٤,٠٣)، إلا أن هذا الاستنتاج لا يمكن تعميمه على الوجه السابق لاختلاف خصائص أفراد عينة الدراسة، لذا تم إجراء اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه "ف" (One-way ANOVA) ^(١)؛ لكل محور من محاور الدراسة حسب جهة عمل المشاركين في الدراسة، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة، لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة، بمعنى هل

(١) يعتبر أبسط أنواع اختبارات تحليل التباين، وهو وجود متغير مستقل واحد ومتغير تابع واحد، أي وجود متغيرين على الأقل، ويستخدم لدراسة الفروق بين متوسطات أكثر من مجموعتين مستقلتين من الأفراد في متغير ما تابع (أو مجموعة متغيرات تابعة). أنظر: إبراهيم و أبو هاشم، مرجع سابق، ص - ص: ١٩٧-١٩٠

وجود فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعا للمؤهل العلمي أو عدد سنوات الخبرة.

المبحث الرابع: نتائج البحث وتوصياته

يتضمن هذا المبحث عرضاً لأهم نتائج البحث، بالإضافة إلى أهم التوصيات المقترحة، كما يلي:

أولاً: نتائج البحث:

من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١. فعالية استخدام الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي من خلال الموافقة المطلقة من المشاركين في الدراسة على مزاياها بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢٤).

٢. أهمية وجود ضوابط لمنح الحوافز الضريبية وذلك لزيادة كفاءتها في مجال مكافحة تلوث البيئة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (٤,٢٤)،

ومن أهم الضوابط من وجهة نظر المشاركين في الدراسة ما يلي:

- وجود رقابة مستمرة وفعالة من الجهة المختصة بحماية البيئة على المنشآت المتمتعة في الحوافز الضريبية.

- أن تساهم الحوافز الضريبية بصورة فعلية في تحقيق التنمية وحماية البيئة.

(٠,٠٠٦)؛ ومعنى ذلك أن جهة عمل المشاركين في الدراسة كانت من العوامل المؤثرة في إجاباتهم على المحورين السابقين.

ولمعرفة أي الجهات يوجد بينها هذا الفرق أو الاختلاف تم إجراء اختبار شفية (Scheffe's test)^(١)، وقد اتضح وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية في وجهة نظر أفراد العينة لصور الحوافز الضريبية التي تزيد من فعالية وكفاءة التلوث البيئي بين منسوبي المنشآت الصناعية ومنسوبي الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة (لأن مستوى الدلالة يساوي ٠,٠١٨) وذلك لصالح منسوبي المنشآت الصناعية في جدة، كما يتضح وجود اختلاف ذي دلالة إحصائية في وجهة نظر أفراد العينة لمزايا الإهلاك المعجل بين منسوبي المنشآت الصناعية وكل من منسوبي مصلحة الزكاة والدخل ومنسوبي الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة (لأن مستوى الدلالة يساوي ٠,٠١٩، ٠,٠١٨ على الترتيب)، وذلك لصالح منسوبي المنشآت الصناعية في جدة. كما تم إجراء اختبار (Anova) لتحديد دلالة الفروق في جميع محاور الدراسة تبعا للمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة؛ واتضح عدم وجود دلالة إحصائية؛ حيث أن جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من (٠,٠٥)، وهذا يشير إلى عدم

(١) وهو اختبار لتحديد وجهة الفروق بين المتوسطات، وتعتبر أكثر طرق المقارنات البعدية المتعددة دقة وتؤدي إلى أقل فرق دال إحصائياً ولا تتأثر بعدم تساوي المجموعات، كما أنها لا تتأثر بمخالفة افتراضات اعتدالية التوزيع وتجانس التباين. أنظر: المرجع سابق، ص: ٢٠٥

المشاركين في الدراسة بمتوسط حسابي بلغ (٣،٧٧).

٦. فعالية حساب إهلاك معجل للأجهزة والمعدات ذات التقنية الحديثة في مجال مكافحة التلوث، وذلك لتحفيز المنشآت على القيام بعمليات إحلال وتجديد للتمتع؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣،٩٩).

ثانياً: توصيات البحث

وفي ختام هذا البحث يورد الباحثان عدداً من التوصيات من أهمها:

١. زيادة وعي المجتمع بأهمية المحافظة على البيئة من خلال ترسيخ وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية لغرس مفاهيم حماية البيئة، وحثهم على المساهمة في مكافحة التلوث البيئي، وأن تقوم وزارة الإعلام بدور رئيس في تحقيق ذلك.

٢. التنسيق بين المنشآت الصناعية والجهات المسؤولة عن المحافظة على البيئة؛ وذلك من خلال ربط إصدار تراخيص الاستثمار الأجنبي وخاصة التراخيص الصناعية بتحقيق المعايير المطلوبة لمكافحة التلوث البيئي والمحافظة على البيئة، وكذلك ربط تجديد التراخيص الصناعية عموماً بمعايير محددة، ويمكن أن تكون مرتبطة بضرورة الحصول على شهادات الجودة البيئية،

• إخضاع منح الحوافز الضريبية لمكافحة التلوث البيئي للقياس المستمر، وأن يرتبط استمرارها من عدمه بتحقيق الهدف المرجو منها.

٣. وجود صور مختلفة من الحوافز الضريبية التي تزيد من فعالية وكفاءة مكافحة التلوث البيئي؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور (٣،٦٦).

٤. فعالية استخدام الإعفاءات الضريبية في مجال حماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣،٧٩)، مع ملاحظة إن المشاركين في الدراسة يفضلون أن تكون الإعفاءات بحسب أهميتها. على النحو الآتي:

• منح إعفاء جزئي من الضرائب محدد بمدة معينة للمنشآت والمواد والأجهزة والمعدات التي تعمل أو تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي.

• منح إعفاء جزئي من الرسوم الجمركية للمواد والأجهزة والمعدات التي تستخدم في مجال الحد من التلوث البيئي.

• توزيع مدة الإعفاء على العمر الإنتاجي للمشروعات التي تعمل في مجال الحد من التلوث البيئي.

٥. أن أكثر صور الإعفاء فعالية، هو الإعفاء محدد المدة؛ حيث حصلت على الموافقة من

مع فرض رقابة صارمة على إصدار مثل هذه الشهادات.

٣. استخدام الحوافز الضريبية _ كأداة من أدوات السياسة البيئية _ بالإضافة إلى مبدأ السياسة الوقائية المتبع في المملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤. إجراء المزيد من الدراسات في مجال المحافظة على البيئة ومكافحة التلوث البيئي من خلال توسيع دائرة البحث لتتطرق إلى حوافز ضريبية وزكوية ليشمل كافة المنشآت الصناعية في المملكة سواء وطنية أو مختلطة أو أجنبية.

قائمة المراجع

المراجع العربية

الريبعي، قاسم بن كاظم بن حميد و شياع، عبد الامير بن عبد الحسين (٢٠١١م)، استخدام الضريبة البيئية للحد من الملوثات الناجمة من عوادم السيارات- نموذج مقترح للضريبة البيئية في العراق، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، بغداد: جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العدد ١٧ .

رزيق، كمال (٢٠٠٧م) دور الدولة في حماية البيئة ، **مجلة الباحث** ، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد ٥ .
رومانو، دوناتو (٢٠٠٣م)، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية.

السعد، صالح بن عبد الرحمن (٢٠٠٦م)، فعالية استخدام المدخل الضريبي لحماية البيئة ومكافحة التلوث البيئي في المملكة العربية السعودية ، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين**، جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، السنة ٤٥، العدد ٦٧.

السعدني، مصطفى بن حسين بن بسيوني (١٩٩٦م)، الحوافز والإعفاءات الضريبية وأثرها في تشجيع الاستثمار في مصر، **مجلة المال والتجارة**، القاهرة: نادي التجارة بشبين الكوم، المجلد ٢٨، العدد ٣٢٤.

الشناوي، عمرو بن محمد بن السيد (٢٠١١م)، تقويم الضريبة كأداة لسياسة حماية البيئة-دراسة حالة مصر، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، المنصورة: جامعة المنصورة، كلية الحقوق، العدد (٤٩).

صديقي، مسعود (٢٠٠٨م)، دور الجباية في الحد من التلوث البيئي- دراسة حالة الجزائر، **مجلة البحوث الإدارية**، القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المجلد ٢٦، العدد ٤.

طعمه، محمد حلمي محمد (٢٠٠٣م) فعالية الإعفاءات الضريبية في مكافحة تلوث البيئة : المفهوم النظري والتطبيق العملي على حالة مصر ، **مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي**، الرياض: منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، السنة الرابعة والعشرون، العدد ٩٢ .

العبد المنعم، عبد المنعم إبراهيم وطعمه، محمد حلمي محمد (٢٠٠٢م)، الحوافز الضريبية لمكافحة تلوث البيئة مع تصور مقترح للتطبيق في المملكة العربية السعودية، **مجلة البحوث المحاسبية**، الرياض : الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد السادس ، العدد الأول.

عبد الهادي، عبد الرسول (٢٠٠٤م)، مدى فعالية الحوافز والإعفاءات الضريبية في تشجيع النشاط الصناعي ونشاط التصدير، **المؤتمر الضريبي الرابع أثر الضرائب على الاستثمار في مصر والدول العربية** من ٢٥ إلى ٢٦ سبتمبر ، القاهرة : مركز المشروعات الدولية الخاصة. عطية، خالد عبد العزيز والمحمود، صالح عبد الرحمن وزهران، علاء الدين محمد (٢٠٠٣)، منهج مقترح لقياس التكاليف والمنافع الناجمة عن

إبراهيم، أحمد بن عبد الرحمن و أبو هاشم، محمد (٢٠١٢م)، **الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، الرياض: مكتبة الرشد.

إسماعيل، أحمد بن دسوقي بن محمد (٢٠٠٢م)، مداخل الحد من مشكلات التلوث الصناعي - الفرص والتحديات، **مجلة النهضة**، القاهرة: جامعة القاهرة، المجلد ٣، العدد ١٠ .

بابكر، مصطفى (٢٠٠٤م)، السياسات البيئية، **دورية سلسلة جسر التنمية**، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد ٢٥، السنة ٣ .

ترك، مجدي بن السيد بن أحمد، دور الضرائب في مكافحة التلوث البيئي في مصر والمشكلات المحاسبية المرتبطة بها، **المؤتمر الضريبي الثاني عشر فعالية تطبيق النظام الضريبي المصري**، القاهرة: مركز الدراسات المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب.

التركساني، حبيب الله محمد (١٩٩٧)، دور المنشآت الصناعية في المحافظة على البيئة: دراسة تطبيقية على عينة من المصانع في المملكة العربية السعودية" ، **مجلة النفط والتعاون العربي**، الكويت: الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، العدد الثالث والثمانون، المجلد الثالث والعشرون.

حسنين، ناصر بن جلال (٢٠٠٦م)، دور الدولة في حماية البيئة مع التركيز على الأدوات الاقتصادية وإمكانية تطبيقها في مصر في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، **مجلة مصر المعاصرة**، القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد ٤٨٤.

حسين، رمضان صديق محمد (١٩٩٢) دور التشريعات الضريبية في حماية البيئة بصفة خاصة : التلوث الناشئ من البترول، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء التشريعي، **المؤتمر العلمي للقانونيين المصريين**، القاهرة، ١٢-١٣ فبراير

خوري، عصام وناعسة، عبير (٢٠٠٧م)، النظام الضريبي وأثره في الحد من التلوث البيئي، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، اللاذقية: جامعة تشرين، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٩، العدد ١.

دقاق، علي محمد والخطيب، صالح (١٩٩٩م) معايير اقتصادية للتحكم في التلوث البيئي ، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد و الإدارة** ، جدة: جامعة الملك عبد العزيز، المجلد ١٣ ، العدد ٢.

دويدار، محمد لطفي عبد المنعم (٢٠٠٢م)، مدخل مقترح لاستخدام الحوافز الضريبية في مكافحة التلوث البيئي في مصر، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، القاهرة: جامعة الأزهر، المجلد ٢٦، العدد الثاني.

[www.world-](http://www.world-acc.net/vb/attachment.php?attachmentid=118&d)

acc.net/vb/attachment.php?attachmentid=118&d

منصور ، محمد بن محمد بن إبراهيم (١٩٩٩م) المحاسبة والإفصاح عن نفقات تلوث البيئة ، مجلة الدراسات المالية والتجارية (العلوم الإدارية) ، حلوان : جامعة حلوان، العدد الثالث.

منصور، محمد بن إبراهيم (١٩٩١م)، دور الضريبة في مكافحة التلوث وحماية البيئة- تحليل الآثار التخصيصية، مجلة أسبوط للدراسات البيئية، أسبوط: جامعة أسبوط، العدد ١.

المملكة العربية السعودية، موقع الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة - التنمية المستدامة، تاريخ الدخول ٢٠١١/١٢/٢ متاح على www.pme.gov.sa/

المملكة العربية السعودية، الهيئة العامة للاستثمار، تاريخ الدخول www.sagia.gov.sa/ ١٤٣٣/٦/١٦ متاح على

المملكة العربية السعودية، مصلحة الزكاة والدخل، تاريخ الدخول www.dzit.gov.sa/ ١٤٣٣/٦/١٢ متاح على

المملكة العربية السعودية، وزارة الاقتصاد والتخطيط - توجهات خطة التنمية التاسعة، تاريخ الدخول ١٤٣٢/١٢/٢٤ متاح على www.mep.gov.sa/

النشوان، عثمان بن سعد وخليفة، عادل بن محمد (٢٠١٠م)، السياسات والقياسات البيئية الاقتصادية-دراسة تطبيقية في مصر والمملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة المؤيد.

المراجع الأجنبية

Adler, Jonathan H. (2001) A New Approach to Environmental Protection, **Harvard Journal of Law & Public Policy**, volume (24), number (2), p: 667
Hanley, Nick and Shogren, Jason F. and White, Ben (2007), **Environmental Economics in Theory and Practice**, Second Edition, London: Palgrave Macmillan.

Kosonen, Katrl and Nicodeme, Gaetan (2009), **The Role of Fiscal Instruments in Environmental Policy**, (Cesifo Working Paper NO.(2719), Category (10): Energy and Climate Economics, p-p:10-12

الآثار البيئية للمنشآت الصناعية : دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي بالمملكة ، تاريخ الدخول ١٤٣٢/١٢/١٩ متاح على www.kfu.edu.sa/ar/Deans/Research/Documents/3024.pdf

الغامدي، عبد الله بن جمعان (٢٠٠٩م)، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، مجلة الاقتصاد والإدارة، جدة : جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، المجلد ٢٣ ، العدد ١.

فريد، عيه (٢٠٠٩م)، آثار تلوث البيئة وآليات حمايتها في الجزائر، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة: جامعة الأزهر، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد ١٣، العدد ٣٧.

قادر، محسن بن محمد بن أمين (٢٠٠٩م)، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدانمارك.

مبروكة، حجار (٢٠٠٦م)، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة- حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المسيلة.

مبروكة، حجار و عميش، سميرة (٢٠٠٩م)، دور السياسة الجبائية في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، الجزائر : جامعة محمد بوضياف.

محارم، ياسر بن أحمد (٢٠١٠م)، الحوافز الضريبية مفتاح الاستثمار والتنمية للدول، مؤتمر التحديات الضريبية العالمية لتنمية الاستثمارات العربية، القاهرة: نشرة جمعية الضرائب المصرية، المجلد ٢٠، العدد ٨٠.

محمد، طالبي (٢٠٠٩م)، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، الجزائر : جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، العدد ٦.

مطاوع ، مطاوع بن السعيد بن السيد (١٤٣٠هـ) المحاسبة عن التكاليف البيئية، القاهرة: جامعة الأزهر، كلية التجارة، تاريخ الدخول ١٢/٢٠ / ١٤٣٢هـ متاح على

The Effectiveness of Tax Incentives on the Control of Environmental Pollution in Saudi Arabia: An Exploratory Study

Saleh A Alsaad

Wedian M Albalwi

Abstract: The aim of this study to survey the opinions of participants on the effectiveness of employing tax incentives for the purposes of environmental protection and pollution control in the Kingdom of Saudi Arabia.

To achieve this goal, a theoretical extrapolation approach was employed, whereas existing literature studies and research papers on the subject was reviewed in the theoretical section of the study. Both inductive and descriptive methods field were used in the field section effectiveness of employing tax incentives on pollution control was assessed via a survey specifically designed for this purpose.

The study concluded that tax incentives are effective in air pollution control. The mean response from participants was (4.24). Limited term tax exemptions were the overall preferred method.

The study recommends that tax incentives be used as an environmental policy instrument, along with the precautionary measures adhered to in Saudi Arabia, to achieve sustainable development goals and pollution control. In addition, the study recommends undertaking more studies in the area of Tax and Zakah incentives to protect the environment and to control pollution.